

# المناظرة الشاملة في مقر (النور)

رمز المقرر: (خطة ل ٣٠٠)



الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي

١٤٤٤هـ / ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣م

(كلية الدعوة وأصول الدين - المستوى الثاني)

اسم الطالب:

الرقم الجامعي:

دكتور المقرر:

## ملاحظة مهمة:

المذكرة أو التخليص لا تغني عن المرجع الأساسي للمقرر الجامعي + استعن بأبيات ابن مالك لفهم المواضيع

إعداد وتنسيق الطالب: عبد الرحمن بن إبراهيم صويلح

## المدخل إلى علم النحو: تاريخ علم النحو ونشأته

- **التعريف بعلم النحو:**
  - هو القواعد المستنبطة من استقراء كلام العرب.
- **موضوع علم النحو:**
  - الكلمات العربية من حيث عروض الأحوال لها حال تركيبها كالإعراب والبناء، أي: يبحث في أحوال أواخر الكلمات العربية في الجملة.
- **ثمرة علم النحو:**
  - ١- فهم الكتاب والسنة. ٢- صون اللسان عن الخطأ في النطق. ٣- اجتناب خطأ الخط.
- **فضل علم النحو:**
  - هو دعامة اللغة العربية وقانونها الأعلى.
- **نسبة علم النحو:**
  - نسبته لبقية الفنون التباين والتخالف، أي ليس متداخلاً مع بقية الفنون.
- **واضع علم النحو:**
  - أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي الكوفي.
- **من أسماء علم النحو:**
  - ١- علم النحو. ٢- النحو الخاص.
- **سبب التسمية بعلم النحو:**
  - أن علي بن أبي طالب عليه السلام لما أمر أبا الأسود الدؤلي أن يضع الاسم والفعل والحرف قال له: أن هذا النحو.
- **استمداد علم النحو:**
  - ١) القرآن الكريم: متفق عليه في الاحتجاج.
  - ٢) السنة النبوية: نازع بعض النحاة في مسألة الاحتجاج، والأصل الاحتجاج.
  - ٣) كلام العرب: الأشعار وغيرها.
- **حكم تعلم علم النحو:**
  - هو من فروض الكفايات.
- **مسائل علم النحو:**
  - ١- الفاعل. ٢- المضاف. ٣- الحال. ٤- التمييز.
- **أهمية علم النحو:**
  - هو علم اللغة العربية، وهي لغة القرآن والسنة، فلا علم بهما بدون لغتهما، وهو وسيلة إلى فهم علوم الإسلام وليس الغاية بذاته.

## ■ أطوار علم النحو:

- مر علم النحو خلال نشأته بمراحل عديدة، وهي:

- الطور الأول: الوضع والتكوين (بصري).
- الطور الثاني: النور والابداع (بصري وكوفي).
- الطور الثالث: النضج والكمال (بصري وكوفي).
- الطور الرابع: الاختيار والترجيح (البغدادية).

## ■ تاريخ وضع علم النحو:

- جمهور العلماء ذهبوا إلى أن الوضع كان في الصدر الأول من الإسلام.

## ■ مكان وضع علم النحو:

- كان وضعه في العراق (البصرة)؛ لأنها على حدود البادية وملتقى العرب وغيرهم.

## ■ أسباب نشأة علم النحو:

● أولاً: شيوع اللحن.

● ثانياً: الحرص على المحافظة على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

● ثالثاً: حاجة الجيل الجديد إلى فهم اللغة العربية.

● رابعاً: فساد اللغة العربية بالاختلاط.

- ذلك: قول أبي الأسود الدؤلي إلى زياد بن أبيه: (إني رأيت العرب قد خالطوا الأعاجم وفسد ألسنتها، أتأذن لي أن

أضع للعرب ما يرفعون به كلامهم؟).

## ■ أشهر النحاة في علم النحو:

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠ هـ - البصرة)، وله كتاب اسمه: العين.

(٢) سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ - البصرة)، وله كتاب اسمه: الكتاب.

(٣) أبو الحسين علي بن يدل حمزة الكسائي (ت ١٨٩ هـ - الكوفة).

(٤) أبو زكريا الفراء يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ - الكوفة)، وله كتاب اسمه، معاني القرآن.

(٥) أبو بكر محمد بن السري السراج (ت ٣١٦ هـ - بغداد) وله كتاب: الأصول في النحو.

## ■ أسباب وعوامل الاختلاف بين الكوفيين والبصريين:

● العامل أو السبب الأول: الموقع الجغرافي والتكوين السكاني:

- فالبصرة على طرف البادية مما يلي العراق، فالبصرة أقرب مدن العراق إلى العرب الأقحاح، الذين لم تلوث

لغتهم بعامية الأمصار، والأعراب تفد إليهم من داخل الجزيرة العربية بكثرة، كل ذلك يسر لعلماء البصرة

حينما قاموا بتدوين القواعد أن يجدوا طلبتهم وينالوا رغبتهم.

● العامل أو السبب الثاني: أسلوب المدينتين في الدراسة ومنهجهما في البحث العلمي:

- الكوفة سبقت البصرة في دراسة الحديث والفقه، وكذلك اعتنت الكوفة بالقراءات فكان فيها ثلاثة من القراء السبعة:

١- عاصم بن النجود. ٢- الكسائي. ٣- حمزة الزيات.

وكانت مشتهرة كذلك بالأشعار والمرويات

- بينما البصرة كانت مشغولة بالاتجاه إلى الدراسة النحوية والجدة في وضع القوانين والضوابط المحكمة.

☒ فهنا جاء الاختلاف:

● فالبصريون: يرون أن تخضع اللغة إلى قواعد ثابتة وضعوها بأنفسهم، وتشددوا في ذلك بحاولتهم

إخضاع الفصحاء بل وقراءات القرآن الكريم لمنطقهم وقواعدهم.

● بخلاف الكوفيين: فهم يحترمون كل قراءة ويحتفون لكل مسموع، فكل مسموع يضعون عليه

قاعدة بعكس البصريين.

- فبسبب تحقيقهم لهذين الضابطين وهما:

١- التوغل في البداوة. ٢- عدم الاختلاط بالأعاجم.

توصلوا إلى تعيين القبائل التي يتم الأخذ منها، وهما:

١- قيس. ٢- تميم. ٣- أسد. ٤- هذيل. ٥- بعض كنانة. ٦- بعض الطائيين.

وهذا يدل على دقة وتشدد، وهذا هدف عندهم لضبط وإحكام اللغة.



## (١) الكلام وما يتألف منه

- تعريف الكلام:
  - المصطلح عليه عند النحاة: هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها.
  - المصطلح عليه عند اللغويين: هو اسم لكل ما يُتكلم به، مفيداً كان أو غير مفيد.
- وتعريف اللفظ: هو جنس يشمل الكلام، والكلمة، والكلم. ويشمل أيضاً المهمل ك(دين)، والمستعمل ك(عمرو).
- لا يتركب الكلام إلا من:
  - ١- اسمين؛ نحو: (زيد قائم).
  - ٢- أو من فعل واسم؛ ك(قام زيد).
- تتكون الكلمة من ثلاث أقسام:
  - ١- اسم: لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم.
  - ٢- فعل: لأنها إن اقترنت بزمان فهي الفعل.
  - ٣- حرف: لأنها إن لم تدل على معنى في نفسها - بل في غيرها - فهي الحرف.
- وتعريف الكلم: هو ما تتركب من ثلاث كلمات فأكثر، كقولك: (إن قام زيد).
- وتعريف الكلمة: هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد:
  - ف(الموضوع لمعنى) أخرج المهمل ك(دين).
  - و(مفرد) أخرج الكلام، فإنه موضوع لمعنى غير مفرد.
- والقول يعم الجميع، ومراده: أنه يقع على الكلام أنه قول، ويقع على الكلم والكلمة أيضاً أنه قول.
- والكلمة يُقصد بها الكلام، كقولهم في (لا إله إلا الله): (كلمة الإخلاص).
- وقد يجتمع الكلام والكلم في الصدق، وقد ينفرد أحدهما.
- مثاله في اجتماعهما: (قد قام زيد) فإنه كلام؛ لإفادته في معنى يحسن السكوت عليه، وكلم؛ لأنه مركب من ثلاث كلمات.
- ومثاله في انفراد الكلم: (إن قام زيد).
- ومثاله في انفراد الكلام: (زيد قائم).



## (٢) علامات الاسم

• علامات الاسم خمسة، وهي:

(١) الجر: وهو على ثلاثة أقسام:

١- الجر بالحرف. ٢- الجر بالإضافة. ٣- الجر بالتبعية.

- ومثالهم: (مررت بغلام زيد الفاضل):

١- فالغلام: مجرور بالحرف. ٢- وزيد: مجرور بالإضافة. ٣- والفاضل: مجرور بالتبعية.

(٢) التنوين: وهو على أربعة أقسام:

١- تنوين التمكين: هو اللاحق للأسماء المعربة، ك(زيد) و(رجل)، إلا جمع المؤنث السالم، نحو: (مسلمات)، وإلا نحو: (جوار) و(غواش).

٢- تنوين التنكير: هو اللاحق للأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها، نحو: (مررت بسبويه وسبويه آخر).

٣- تنوين المقابلة: هو اللاحق لجمع المؤنث السالم، نحو: (مسلمات)، فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم ك(مسلمين).

٤- تنوين العوض: وهو على ثلاثة أقسام:

١. عوض عن جملة: وهو الذي يلحق (إذا) عوضاً عن جملة تكون بعدها، كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا

بَلَغَتِ الْخُلُقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ ﴿٨٤﴾ [الواقعة: ٨٣-٨٤] أي: حين إذا بلغت الروح الحلقوم، فحذفت (بلغت الروح الحلقوم) وأتى بالتنوين عوضاً عنه.

٢. عوض عن اسم: وهو اللاحق ل(كل) عوضاً عما تضاف إليه، نحو: (كل قائم) أي: (كل إنسان قائم) فحذفت (إنسان) وأتى بالتنوين عوضاً عنه.

٣. عوض عن حرف: وهو اللاحق ل(جوار، وغواش) ونحوهما رفعاً وجرراً، نحو: (هؤلاء جوار، ومررت بجوار) فحذفت الياء وأتى بالتنوين عوضاً عنها.

(٣) النداء: نحو: (يا زيد).

(٤) (أل) التعريف: نحو: (الرجل).

(٥) الإسناد إليه: نحو: (زيد قائم).



## (٣) علامات الفعل

### • علامات الفعل أربعة، وهي:

#### (١) تاء الفاعل:

- يمتاز عن الاسم والحرف بتاء (فعلت).

- وتاء الفاعل هي المضمومة للمتكلم، نحو: (فعلتُ) والمفتوحة للمخاطب، نحو: (تباركتِ) والمكسورة للمخاطبة، نحو: (فعلتِ).

#### (٢) تاء التانيث الساكنة:

- يمتاز عن الاسم والحرف بتاء (أتت).

- وتاء التانيث الساكنة نحو: (نعمت) و(بئست) فاحترنا بالساكنة عن اللاحقة بالأسماء، فإنها تكون متحركة بحركة الإعراب، نحو: (هذه مسلمة، ورأيت مسلمة، ومررت بمسلمة) ومن اللاحقة للحرف، نحو: (لات، وربت، وثمت) وأما تسكينها مع رب وثم فقليل، نحو: (رُبت وثُمت).

#### (٣) ياء الفاعلة:

- يمتاز عن الاسم والحرف بياء (افعلي).

- وياء الفاعلة تلحق: فعل الأمر، نحو: (اضربي) والفعل المضارع، نحو: (تضربين)، ولا تلحق الماضي.

#### (٤) نون التوكيد (خفيفة أو ثقيلة):

- يمتاز عن الاسم والحرف بنون (أقبلن) سواء كانت خفيفة أو ثقيلة.

- فالخفيفة نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥].

- والثقيلة نحو قوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ﴾ [الأعراف: ٨٨].



## (٤) الحرف و أقسام الأفعال

• يمتاز الحرف عن الاسم والحرف بخلوه عن علامات الأسماء وعلامات الأفعال.

• ينقسم الحرف إلى قسمين:

١- المختص: وهو على قسمين:

١. مختص بالأسماء ك(في)، نحو: (زيد في الدار). ٢. مختص بالأفعال ك(لم)، نحو: (لم يقم زيد).

٢- غير المختص: وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال، نحو: (هل زيد قائم) و(هل قام زيد).

• ينقسم الفعل إلى ثلاثة أقسام:

١- ماضٍ:

- علامته: دخول تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة عليه.

- مثال: (تباركت يا ذا الجلال والإكرام)، و(نعمت المرأة هند)، و(بئست المرأة دعد).

٢- مضارع:

- علامته: دخول (لم) عليه.

- مثال: كقولك في يشم: (لم يشم)، وفي يضرب: (لم يضرب).

٣- أمر:

- علامته: قبول نون التوكيد والدلالة على الأمر بصيغته.

- مثال: (اضربن)، و(اخرجن).

• إن دلت الكلمة على الأمر ولم تقبل نون التوكيد، فهو اسم فعل، ككلمتا (صه وحيهل): اسمان وإن دلا على الأمر،

لعدم قبولهما نون التوكيد، فلا تقول: صهن، ولا: حيهلن، وإن كانت (صه) بمعنى اسكت، وحيهل بمعنى أقبل،

فالفارق بينهما نون التوكيد وعدمه، نحو: (اسكتن)، و(أقبلن)، ولا يجوز في ذلك: (صه، وحيهل).





## (٥) المعرب والمبني من الأسماء

• ينقسم الاسم إلى قسمين:

(١) المعرب: وهو ما سلم من شبه الحروف، وله تقسيمان:

١- التقسيم الأول:

١. صحيح: وهو ما ليس آخره حرف علة، كأرض.

٢. معتل: وهو ما آخره حرف علة، كسُما، وسُما: لغة في الاسم، وفيه ست لغات: (أسم) بضم الهمزة وكسرهما، و(سم) بضم السين وكسرهما، و(سما) بضم السين وكسرهما أيضاً.

٢- التقسيم الثاني:

١. متمكن أمكن: وهو المنصرف والمعرب، كزيد وعمرو.

٢. متمكن غير أمكن: وهو غير المنصرف والمبني، نحو: أحمد ومساجد ومصايح.

(٢) المبني: وهو ما أشبه الحروف، وهو على وجوه أربع:

١- شبه له في الوضع (الضمائر):

- كأن يكون الاسم موضوعاً على حرف، كالتاء في (ضربت)، أو على حرفين، ك(نا) في (أكرمنا).

- وكقول ابن مالك: (اسمي جئتنا) فالتاء في جئتنا اسم؛ لأنه فاعل، وهو مبني؛ لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد، وكذلك (نا) اسم؛ لأنها مفعول، وهو مبني؛ لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين.

٢- شبه له في المعنى، وهو على قسمين:

١. ما أشبه حرفاً موجوداً (أسماء الاستفهام وأسماء الشرط):

- مثاله: (متى) فإنها مبنية لشبهها الحرف في المعنى، فإنها تستعمل للاستفهام، نحو (متى تقوم؟) وللشرط، نحو: (متى تقم أقم) وفي الحالتين هي مشبهة لحرف موجود؛ لأنها في الاستفهام كالمهزة، وفي الشرط ك(إن).

٢. ما أشبه حرفاً غير موجود (أسماء الإشارة):

- مثاله: (هنا) فإنها مبنية لشبهها حرفاً كأن ينبغي أن يوضع فلم يوضع، وذلك لأن الإشارة معنى من المعاني، فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها، كما وضعوا للنفي (ما)، وللنهي (لا)، وللمتني (ليت)، وللترجي (لعل) ونحو ذلك، فبُينت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مُقدراً.

٣- شبه له في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل (أسماء الأفعال):

- نحو: (دراك زيداً) فدراك مبني؛ لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره، كما أن الحرف كذلك.

- واحترز عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل، نحو: (ضرباً زيداً) فإنه نائب مناب (اضرب) وليس بمبني، لتأثره بالعامل، فإنه منصوب بالفعل المحذوف، بخلاف (دراك) فإنه وإن كان نائباً عن (أدرك) فليس متأثراً بالعامل.

٤- شبه له في الافتقار اللازم (الأسماء الموصولة):

- نحو (الذي) فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة، فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار، فبنيت.

• والبناء يحصل في ستة أبواب:

- ١- المضمرة.
- ٢- أسماء الشرط.
- ٣- أسماء الاستفهام.
- ٤- أسماء الإشارة.
- ٥- أسماء الأفعال.
- ٦- الأسماء الموصولة.



## (٦) المعرب والمبني من الأفعال

### • الإعراب:

- عند مذهب البصريين: أنه أصل في الأسماء فرع في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم.

- عند مذهب الكوفيين: أنه أصل في الأسماء وفي الأفعال.

✓ والصحيح: هو الأول.

### • ينقسم الأفعال إلى قسمين:

(١) المبني: وينقسم إلى قسمين:

١- ما اتفق على بنائه: وهو الماضي، وهو مبني على الفتح، نحو: (ضرب وانطلق) ما لم يتصل به واو جمع

فيضم، أو ضمير رفع متحرك فيسكن.

٢- ما اختلف في بنائه والراجح أنه مبني: وهو فعل الأمر، نحو: (اضرب) وهو مبني عند البصريين، ومعرب

عند الكوفيين.

(٢) المعرب: وينقسم إلى:

○ المضارع:

- لا يُعرب إلا إذا لم تتصل به:

١. نون التوكيد:

- ومثال نون التوكيد المباشرة:

١- نحو: (هل تضربن) والفعل معها مبني على الفتح، ولا فرق في ذلك بين الخفيفة والثقيلة.

٢- وكذلك يعرب إذا فصل بينه وبينها ألف اثنين نحو: (هل تضربان)، وأصله: هل تضربانن،

فاجتمعت ثلاث نونات، فحذفت الأولى - وهي نون الرفع - كراهة توالي الأمثال، فصار (هل تضربان).

٣- وكذلك يعرب إذا فصل بينه وبين نون التوكيد واو جمع، أو ياء مخاطبة، نحو: (هل تضربن يا

زيدون؟) و(هل تضربن يا هند؟) وأصل (تضربن): تضربونن، فحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال -

كما سبق - فصار تضربونن، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تَضْرِبُنن، وكذلك (تَضْرِبُنن)

أصله: تضربينن، ففُعل به ما فعل بتضربونن.

٢. نون الإناث:

- ومثاله: (الهندات يضربن) والفعل معها مبني على السكون.



## (٧) بناء الحرف وعلامات البناء وعلامات الإعراب

- الحروف كلها مبنية؛ إذ لا يعتورها ما تفتقر في دلالتها عليه إلى إعراب، نحو: (أخذت من الدراهم) فالتبعيض، مستفاد من لفظ (من) بدون الإعراب.
- الأصل في البناء أن يكون على السكون؛ لأنه أخف من الحركة، ولا يحرك المبنى إلا لسبب، كالتخلص من التقاء الساكنين، وقد تكون الحركة فتحة، ك(أين) و(قام) و(إن)، وقد تكون كسرة، ك(أمس) و(جير)، وقد تكون ضمة، ك(حيث)، وهو اسم، و(منذ) وهو حرف - إذا جررت به - وأما السكون، فنحو: (كم)، و(اضرب)، و(أجل).
- أن البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل، بل في الاسم والحرف، وأن البناء على الفتح أو السكون يكون في الاسم والفعل والحرف.
- أنواع الإعراب أربعة، وهي:

### (١) الرفع:

- يشترك فيهما الأسماء والأفعال، نحو: (زيد يقوم) و(إن زيدا لن يقوم).
- والرفع يكون بالضمة.

### (٢) النصب:

- كالرفع في حكمه.
- والنصب يكون بالفتحة.

### (٣) الجر:

- يختص بالأسماء، نحو: (بزيد).
- والجر يكون بالكسرة.

### (٤) الجزم:

- يختص بالأفعال، نحو: (لم يضرب).
- والجزم يكون بالسكون.

☒ ما عدا ذلك يكون نائباً عنه، كما نابت الواو عن الضمة في (أخو) والياء عن الكسرة في (بني) من قوله: (جا أخو بني نم).



## (٨) إعراب الأسماء الستة

### • الأسماء الستة هي:

١- أب. ٢- أخ. ٣- حم. ٤- هن. ٥- فوه. ٦- ذو.

• الأسماء الستة ترفع بالواو، نحو: (جاء أبو زيد). وتنصب بالألف، نحو: (رأيت أباه). وتجر بالياء، نحو: (مررت بأبيه).

• أن الأسماء الستة معربة ب:

١- المشهور بالحروف: فالواو نائبة عن الضمة، والألف نائبة عن الفتحة، والياء نائبة عن الكسرة.

٢- الصحيح بحركات مقدرية على الواو والألف والياء: فالرفع بضمة مقدرية على الواو، والنصب بفتحة مقدرية على الألف، والجر بكسرة مقدرية على الياء.

• من الأسماء التي ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء: ذو، وفم.

• يشترط في اسم (ذو) أن تكون بمعنى صاحب، نحو: (جاءني ذو مال) أي: صاحب المال.

• واحترز عن (ذو) الطائفة، فإنها لا تُفهم صحبة، بل هي بمعنى (الذي)، فلا تكون مثل (ذي) بمعنى صاحب، بل تكون

مبنية، وآخرها الواو رفعاً ونصباً وجرّاً، نحو: (جاءني ذو قام)، و(رأيت ذو قام)، و(مررت بذو قام)

• يشترط في إعراب (فم) بهذه الأحرف زوال الميم منه، نحو: (هذا فوه) و(رأيت فاه) و(نظرت إليه فيه)، وإن لم تنزل منه

أُعرب بالحركات، نحو: (هذا فم) و(رأيت فماً) و(نظرت إلى فم).

• أن (أبا، وأخا، وحما) تجري مجرى (ذو) و(فم)، فترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء، نحو: (هذا أبوه وأخوه

وحموها) و(رأيت أباه وأخاه وحماها) و(مررت بأبيه وأخيه وحمها).

• أما (هن) فالفصيح فيه أن يُعرب بالحركات الظاهرة على النون، ولا يكون في آخره حرف علة، نحو (هذا هن زيد)

و(رأيت هن زيد) و(مررت بهن زيد). والنقص في (هن) أحسن من الإتمام، والإتمام جائز، لكنه قليل جداً، نحو: (هذا

هنوه) و(رأيت هناه) و(نظرت إلى هنيه).

• إحدى اللغتين في (أخ) و(حم) النقص، وهو حذف الواو والألف والياء والإعراب بالحركات الظاهرة على الباء والخاء

والميم، ونحو: (هذا أبُه وأخُه وحمُّها) و(رأيت أبه وأخه وحمها) و(مررت بأبه وأخه وحمها). وبندر النقص في (أب)

وتاليه أن يكون بالألف، رفعاً ونصباً وجرّاً، نحو: (هذا أباه وأخاه وحماها)، و(رأيت أباه وأخاه وحماها)، و(مررت

بأباه وأخاه وحماها)، وعلامة الرفع والنصب والجر حركة مقدرية على الألف.

• أن في (أب، وأخ، وحم) ثلاث لغات:

١- أن تكون بالواو والألف والياء. ٢- أن تكون بالألف مطلقاً. ٣- أن تحذف منها الأحرف الثلاثة.

• أن في (هن) لغتين:

١- النقص. ٢- الإتمام.

● شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف أربعة، وهي:

١- أن تكون مضافة:

- فإذا كانت مضافة حينئذ تُعرب بالحركات الظاهرة، نحو: (هذا أب) و(رأيت أبا) و(مررت بأب).

٢- أن تضاف إلى غير ياء المتكلم:

- نحو: (هذا أبو زيد وأخوه وحموه)، فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أُعربت بحركات مقدرة، نحو: (هذا أبي) و(رأيت أبي)، و(مررت بأبي)، ولم تعرب بهذه الحروف.

٣- أن تكون مكبرة:

- فإن كانت مصغرة، فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة، نحو: (هذا أبي زيد وذوي مال) و(رأيت أبي زيد وذوي مال)، (مررت بأبي زيد وذوي مال).

٤- أن تكون مفردة:

- فإن كانت مجموعة أُعربت بالحركات الظاهرة، نحو: (هؤلاء آباء الزيديين)، و(رأيت آباءهم)، و(مررت بآباءهم).  
- وإن كانت مثناة أُعربت إعراب المثنى، بالألف رفعاً، وبالياء جرّاً ونصباً، نحو: (هذان أبوا زيد)، و(رأيت أبويه) و(مررت بأبويه).

● أن (ذو) لا تستعمل إلا مضافة، ولا تضاف إلى مضمّر، بل إلى اسم جنس ظاهر غير صفة، نحو: (جاءني ذو مال)، فلا يجوز: (جاءني ذو قائم).



## (٩) إعراب المثني

- أن مما تنوب فيه الحروف عن الحركات الأسماء الستة، ومما يعرب بالحروف المثني.
- الاسم لفظ دال على اثنين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطف مثله عليه:
  - يدخل: (لفظ دال على اثنين) المثني، نحو: (الزيدان) والألفاظ الموضوعية لاثنين، نحو: (شفع).
  - وخرج: (بزيادة) نحو: (شفع).
  - وخرج ب: (صالح للتجريد) نحو: (اثنان) فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه، فلا تقول: (اثن).
  - وخرج ب: (عطف مثله عليه) ما صلح للتجريد وعطف غيره عليه، ك(القمرين) فإنه صالح للتجريد، فتقول: (قمر)، ولكن يُعطف عليه مغايره لا مثله، نحو: (قمر)، و(شمس)، وهو المقصود ب(القمرين).
- أن المثني يُرفع بالألف.
- أن شبه المثني يرفع بالألف: وهو: كل ما لا يصدق عليه حد المثني، نحو: (وكلا)، فما لا يصدق عليه حد المثني مما دل على اثنين بزيادة أو شبههما، فهو ملحق بالمثني، ف(كلا) و(كلتا) و(اثنان) ملحقة بالمثني؛ لأنها لا يصدق عليها حد المثني، لكن لا يلحق (كلا) و(كلتا) بالمثني إلا إذا أضيفا إلى مضمرة، نحو: (جاءني كلاهما)، و(رأيت كليهما)، و(مررت بكليهما) و(جاءتني كلتاهما) و(رأيت كلتيهما) و(مررت بكلتيهما) فإن أضيفا إلى ظاهر، كانا بالألف رفعاً ونصباً وجرأً، نحو: (جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين)، و(رأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين)، و(مررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين).
- أن (اثنين) و(اثنتين) يجريان مجرى (ابنين) و(ابنتين)، ف(اثنان) و(اثنتان) ملحقان بالمثني، و(ابنان) و(ابنتان) مثنى حقيقة.
- أن الياء تخلف الألف في المثني والملحق به في حالتي الجر والنصب، وأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً، نحو: (رأيت الزيدين كليهما) و(مررت بالزيدين كليهما).
- احترز عن ياء الجمع، فإن ما قبلها لا يكون إلا مكسوراً، نحو: (مررت بالزيدين).
- أن إعراب المثني وما ألحق به:
  - ١- المشهور: يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء.
  - ٢- والصحيح: بحركة مقدره على الألف رفعاً، والياء نصباً وجرأً.
  - ٣- والمصنف: يكونان بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرأً.
  - ٤- والعرب: بالألف مطلقاً، رفعاً ونصباً وجرأً، فيقول: (جاء الزيدان كلاهما)، و(رأيت الزيدان كلاهما)، و(مررت بالزيدان كلاهما).



## (١٠) إعراب جمع المذكر السالم وما ألحق به

- إعراب جمع المذكر السالم وما حمل عليه: بالواو رفعاً، وبالياء نصباً وجرأً.
- ما يجمع جمع المذكر السالم قسمان:
  - (١) جامد (عامر - عامرون): ويشترط فيه أن يكون:
    - ١- علماً لمذكر عاقل:
      - إن لم يكن علماً: لم يجمع بالواو والنون، فلا يقال في (رجل): (رجلون) نعم إذا صُغِرَ جاز ذلك، نحو: (رجيل) و(رجيلون)؛ لأنه وصف.
      - وإن كان علماً لغير مذكر: لم يجمع بهما، فلا يقال في (زينب): (زينبون).
      - وإن كان علماً لمذكر غير عاقل: فلا يقال في (لاحق) اسم فرس: (لاحقون).
    - ٢- خالياً من تاء التانيث:
      - إن كان فيه تاء التانيث: لا يجمع بهما، فلا يقال في (طلحة): (طلحون)، وأجازه الكوفيون.
    - ٣- خالياً من التركيب:
      - إن كان مركباً: فلا يقال في (سيبويه): (سيبويهون)، وأجازه بعضهم.
  - (٢) صفة (مذنب - مذنبون): ويشترط فيها أن تكون:
    - ١- صفة لمذكر عاقل:
      - ما كان صفة لمؤنث: فلا يقال في (حائض): (حائضون).
      - ما كان صفة لمذكر غير عاقل: فلا يقال في (سابق) صفة فرس: (سابقون).
    - ٢- خالية من تاء التانيث:
      - ما كان صفة لمذكر عاقل ولكن فيه تاء التانيث: نحو (علامة) فلا يقال فيه (علامون).
    - ٣- ليست من باب (أفعل فعلاء):
      - ما كان ذلك، نحو: (أحمر) فإن مؤنثه (حمراء) فلا يقال فيه: (أحمران).
    - ٤- ليست من باب (فعلان فعلى):
      - ما كان ذلك، نحو: (سكران، وسكارى) فلا يقال: (سكرانون).
    - ٥- ليست مما يستوي فيه المذكر والمؤنث:
      - إذا استوى في الوصف المذكر السالم والمؤنث، نحو (صبور، وجريح) فإنه يقال: (رجل صبور)، و(امراة صبورة)، و(رجل جريح)، و(امراة جريح)، فلا يقول في جمع المذكر السالم: (صبورون) ولا (جريحون).
- قوله: (شبه عامر)، هو كل علم مستجمع للشروط السابقة، ك(محمد) و(إبراهيم)، فتقول: (محمدون) و(إبراهيمون).



- قوله: (شبه مذنب)، هو كل صفة اجتمع فيها الشروط، ك(الأفضل) و(الضَّرَاب) ونحوهما، فتقول: (الأفضلون)، (والضرابون).
- جمع المذكر السالم: هو كل ما سلم فيه بناء الواحد ووجد فيه الشروط التي سبق ذكرها.
- ما لا واحد له من لفظه - في جمع المذكر السالم -، أو له واحد غير مستكمل للشروط، فليس بجمع مذكر سالم، بل هو ملحق به.
- قوله: (عشرون) وبابه ملحق بجمع المذكر السالم؛ لأنه لا واحد له من لفظه؛ إذ لا يقال: (عِشر)، وكذلك (أهلون) ملحق به، لأن مفردة - وهو (أهل) - ليس فيه الشروط المذكورة؛ لأنه اسم جنس جامد، ك(رجل)، وكذلك (أولو)؛ لأنه لا واحد من لفظه، و(عالمون) جمع (عالم)، و(عالم) ك(رجل) اسم جنس جامد، و(وعليّون) اسم لأعلى الجنة، وليس فيه الشروط المذكورة، لكونه لما لا يعقل، و(أرضون) جمع (أرض)، و(أرض) اسم جنس جامد مؤنث، و(السنون): جمع (سنة)، والسنة: اسم جنس مؤنث، فهذه كلها ملحقة بالجمع المذكر؛ لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط.
- قوله: (بابه) إلى باب (سنة)، وهو: كل اسم ثلاثي حذفت لامة و عوض عنها هاء التانيث ولم يُكسر، ك(مئة) و(مئتين)، و(ثبة) و(ثبتين). وهذا الاستعمال شائع في هذا على (ظباة)، وجمعوه أيضاً بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجرأً، فقالوا: (ظبون)، و(ظبين).
- قوله: (مثل حين قد يرد ذا الباب) إلى أن (سنين) ونحوه قد تلزمه الياء ويجعل الإعراب على النون، فتقول: هذه سنين، ورأيت سنيناً، ومررت بسنين، وإن شئت حذفت التنوين، وهو أقل من إثباته، واختلف في اطراد هذا، والصحيح أنه لا يطرد، وأنه مقصور على السماع، ومنه قوله ﷺ: (اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف) في إحدى الروايتين.



## (١١) حركات نون المثني ونون الجمع المذكر السالم

- حق نون الجمع وما ألحق به الفتح، وقد تكسر شذوذاً، ومنه قوله:  
عرفنا جعفرأً وبني أبيه وأنكرنا زعانف آخرين
- وحق نون المثني والملحق به الكسر، وفتحها لغة، ومنه قوله:  
على أحوذيين استقلت عشية فما هي إلا لمحة وتغيب
- أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلة، وليس ذلك، بل كسرهما في الجمع شاذ، وفتحها في التثنية لغة.
- هل يختص الفتح بالياء أو يكون فيها وفي الألف؟ قولان: وظاهر كلام المصنف الثاني.



## (١٢) إعراب جمع المؤنث السالم وما ألحق به

- ما تنوب في الحروف حركة عن حركة قسمان، أحدهما:  
- جمع المؤنث السالم، نحو: (مسلمات)، وقد يدنا ب(السالم) احترازاً عن جمع التكسير، وهو ما لم يسلم فيه بناء الواحد، نحو: (هنود)، وهو ما أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله: (وما بتا وألف قد جمعا) أي: جُمع بالألف والتاء المزيديتين، فخرج نحو قضاة، فإن ألفه غير زائدة، بل هي منقلبة عن أصل وهو الياء؛ لأن أصله (قُضية)، ونحو (أبيات) فإن تاءه أصلية. والمراد منه ما كانت الألف والتاء سبباً في دلالتها على الجمع، نحو: (هندات)، فاحترز بذلك عن نحو: (قُضاة) و(أبيات)، فإن كل واحد منهما جمع متلبس بالألف والتاء، وليس مما نحن فيه؛ لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء، وإنما هو بالصيغة.
- حكم هذا الجمع: أن يرفع بالضمة ويجر وينصب بالكسرة، نحو: (جاءني هندات) و(رأيت هندات) و(مررت بهندات) فنابت فيه الكسرة عن الفتحة. وزعم بعضهم أنه مبني في حالة النصب، وهو فاسد؛ إذ لا موجب لبنائه.
- أشار المصنف بقوله: (كذا أولات) إلى أن (أولات) تجري مجرى جمع المؤنث السالم في أنها تُنصب بالكسرة، وليست بجمع مؤنث سالم، بل هي ملحقة به، وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها.
- إذا كان جمع المؤنث السالم اسماً ك(أذرعَات) ففيه ثلاث مذاهب:
  - (١) ينصب بالكسرة ولا يحذف من التنوين (وهو المذهب الصحيح):  
- نحو: (هذه أذرعَاتُ)، و(رأيت أذرعَاتِ)، و(مررت بأذرعَاتِ).  
- تكسر التاء منونة.
  - (٢) يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة وي زال منه التنوين:  
- نحو: (هذه أذرعَاتُ)، و(رأيت أذرعَاتِ)، و(مررت بأذرعَاتِ).  
- تكسر التاء بلا تنوين.
  - (٣) يرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة ويحذف منه التنوين:  
- نحو: (هذه أذرعَاتُ)، و(رأيت أذرعَاتِ)، و(مررت بأذرعَاتِ).  
- تفتح التاء بلا تنوين.



## (١٣) إعراب ما لا ينصرف

• مما ينوب في الحروف حركة عن حركة:

- هو الاسم الذي لا ينصرف.

- وحكمه:

١ - أنه يرفع بالضمة، نحو: (جاء أحمد).

٢ - وينصب بالفتحة، نحو: (رأيت أحمد).

٣ - ويجر بالفتحة أيضاً، نحو: (مررت بأحمد)

- فنابت الفتحة عن الكسرة، هذا إذا لم يضاف أو يقع بعد الألف واللام:

١ - فإن أضيف جربالكسرة، نحو: (مررت بأحمدكم).

٢ - وكذا إذا دخله الألف واللام، نحو: (مررت بالأحمد)، فإنه يجر بالكسرة.



## (١٤) إعراب الأمثلة (الأفعال) الخمسة

- الأفعال الخمسة هي:
  - ١- يفعلان (هما). ٢- تفعلان (أنتما). ٣- يفعلون (هم). ٤- تفعلون (أنتم). ٥- تفعلين (أنت).
- أشار المصنف بقوله: (يفعلان) إلى كل فعل اشتمل على ألف اثنين، سواء كان في أوله الياء، نحو: (يضربان) أو التاء، نحو: (تضريان).
- أشار المصنف بقوله: (تدعين) إلى كل فعل اتصل به ياء المخاطبة، نحو: (أنت تضربين).
- أشار المصنف بقوله: (وتسألون) إلى كل فعل اتصل به واو الجماعة، نحو: (أنتم تضربون) سواء كان في أوله التاء كما مُثِّل، أو الياء، نحو: (الزيدون يضربون).
- الأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها، فنابت النون فيه عن الحركة التي هي الضمة، نحو: (الزيدان يفعلان) ف(يفعلان) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه النون نيابة عن الضمة. وتنصب وتجزم بحذفها، نحو: (الزيدان لن يقوما) و(لم يخرجوا) فعلا مة النصب والجزم سقوط النون من (يقوما) و(يخرجوا) ومن قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤].



## (١٥) إعراب ما اعتل من الأسماء

- إعراب المعتل من الأسماء والأفعال ما كان مثل (المصطفى) و(المرتقي) يُسمى معتلاً، وأشار المصنف بـ(المصطفى) إلى ما في آخره ألف لازمة قبلها فتحة، مثل: (عصا) و(رحى)، و(المرتقي) إلى ما في آخره ياء مكسورة ما قبلها، نحو: (القاضي) و(الداعي).
- وأشار المصنف إلى أن ما في آخره ألف مفتوح ما قبلها يُقدر فيه جميع حركات الإعراب: الرفع، والنصب، والجر، وأنه يسمى المقصور.
- إعراب ما اعتل من الأسماء قسمان:

### ١) المقصور (المصطفى):

- هو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة.
- (الاسم): من الفعل، نحو: (يرضى). و(المعرب): من المبني، نحو: (إذا)، و(الألف): من المنقوص، نحو: (القاضي)، و(لازمة): من المثني في حالة الرفع، نحو: (الزيدان)، فإن ألفه لا تلزمه، إذ تقلب ياء في الجر والنصب، نحو: (رأيت [الزيدين]).

### ٢) المنقوص (المرتقي):

- هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة.
- واحترز (الاسم): عن الفعل، نحو: (يرمي)، و(المعرب): عن المبني، نحو: (الذي)، و(قبلها كسرة): عن التي قبلها سكون، نحو: (ظبي) و(رمي)، فهذا معتل جار مجرى الصحيح في رفعه بالضمة، ونصبه بالفتحة، وجره بالكسرة.

- وحكم هذا المنقوص: أنه يظهر فيه النصب، نحو: (رأيت القاضي)، وقال تعالى: ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١] ويُقدر فيه الرفع والجر لثقلهما على الياء، نحو: (جاء القاضي) و(مررت بالقاضي) فعلاصة الرفع ضمة مقدرة على الياء، وعلامة الجر كسرة مقدرة على الياء.

- أن الاسم لا يكون في آخره واو قبلها ضمة، لكن إن كان مبنياً وجد ذلك فيه، نحو: (هو) ولم يوجد ذلك في المعرب إلا في الأسماء الستة في حالة الرفع، نحو: (جاء أبوه).



## (١٦) إعراب ما اعتل من الأفعال

- أن المعتل من الأفعال هو كان في آخره واو قبلها ضمة، نحو: (يغزو) أو ياء قبلها كسرة، نحو: (يرمي) أو ألف قبلها فتحة، نحو: (يخشى).
- كيفية الإعراب في الفعل المعتل:
  - ١- أن الألف يُقدر فيها غير الجزم، وهو الرفع والنصب، نحو: (زيد يخشى): ف(يخشى) مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف. و(لن يخشى) ف(يخشى): منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف. أما الجزم فيظهر؛ لأنه يحذف له الحرف الآخر، نحو: (لم يخشى).
  - ٢- أن النصب يظهر فيما آخره واو أو ياء، نحو: (لن يدعو) و(لن يرمي).
  - ٣- أن الرفع يُقدر في الواو والياء، نحو: (يدعو) و(يرمي) فعلمة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء.
  - ٤- أن الألف والواو والياء تُحذف في الجزم، نحو: (لم يخش) و(لم يغز) و(ولم يرم) فعلمة الجزم حذف الألف والواو والياء.
- والحاصل:

- ١- أن الرفع يقدر في الألف والواو والياء. ٢- وأن الجزم يظهر في الثلاثة بحذفها.
- ٣- أن النصب يظهر في الياء والواو، ويُقدر في الألف.



## (١٧) النكرة والمعرفة

• الاسم ينقسم إلى قسمين:

(١) النكرة:

- وهو ما يقبل (أل) وتؤثر فيه التعريف، أو يقع موقع ما يقبل (أل).
- مثال ما يقبل (أل) وتؤثر فيه التعريف: (رجل) فتقول: (الرجل). وتؤثر فيه التعريف) مما يقبل (أل) ولا تؤثر فيه التعريف، ك(عباس) علماً، فإنك تقول فيه: العباس، فتدخل عليه (أل) لكنها لم تؤثر فيه التعريف؛ لأنه معرفة قبل دخولها عليه.
- ومثال ما وقع موقع ما يقبل (أل): (ذو) التي بمعنى صاحب، نحو: (جاءني ذو مال) أي: صاحب مال، ف(ذو) نكرة، وهي لا تقبل (أل) لكنها واقعة موقع (صاحب)، و(صاحب) يقبل (أل) نحو: (الصاحب).

(٢) المعرفة:

- وينقسم إلى ستة أقسام:

- ١- المضمّر، ك(هم).
- ٢- اسم الإشارة، ك(ذي).
- ٣- العلم، ك(هند).
- ٤- المحلّى بالألف واللام، ك(الغلام).
- ٥- الموصول، ك(الذي).
- ٦- ما أضيف إلى واحد منهما، ك(ابني).

وسنتحدث على هذه الأقسام.





## (١٨) الضمير

- الضمير: ما دل على غيبة، ك(هو)، أو حضور، وهو قسمان:
  - ١- ضمير المخاطب، نحو: (أنت).
  - ٢- ضمير المتكلم، نحو: (أنا).
- المضمرات كلها مبنية، لشبهها بالحروف في الجمود؛ ولذلك لا تُصغَّر ولا تُثنى ولا تُجمع، وإذا ثبت أنها مبنية، فمنها:
  - ١- ما يشترك فيه الجر والنصب، وهو: كل ضمير نصب أو جر متصل، نحو: (أكرمتك) و(مررت بك)، و(إنه) و(له)، فالكاف في (أكرمتك) في موضع نصب، وفي (بك) في موضع جر، والهاء في (إنه) في موضع نصب، وفي (له) في موضع جر.
  - ٢- وما يشترك فيه الرفع والنصب والجر، وهو: (نا)، وأشار إليه المصنف بقوله:  
لرفع والنصب وجر (نا) صلح      كاعرف بنا فإننا نلنا المنح  
أي: صلح لفظ (نا) للرفع، نحو: (نلنا)، وللنصب، نحو: (فإننا)، وللجر، نحو: (بنا).
- ومما يُستعمل للرفع والنصب والجر: الياء، فمثال الرفع نحو (اضربي)، ومثال النصب نحو: (أكرمني)، ومثال الجر نحو: (مَر بي). ويُستعمل في الثلاثة أيضاً: فمثال الرفع: (هم قائمون)، ومثال النصب: (أكرمتم)، ومثال الجر: (لهم).
- لم يذكر المصنف (الياء) و(هم)؛ لأنهما لا يُشبهان (نا) من كل وجه، لأن (نا) تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحد، وهي ضمير متصل في الأحوال الثلاثة، بخلاف الياء، فإنها - وإن استعملت للرفع والنصب والجر وكانت ضميراً متصلاً في الأحوال الثلاثة - لم تكن بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة؛ لأنها في حالة الرفع للمخاطب، وفي حالتها النصب والجر للمتكلم، وكذلك (هم)؛ لأنها - وإن كانت بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة - فليست مثل (نا)؛ لأنها في حالة الرفع ضمير منفصل، وفي حالتها النصب والجر ضمير متصل.
- الألف والنون من ضمائر الرفع المتصلة، وتكون للغائب وللمخاطب، فمثال الغائب: (الزيدان قاما)، و(الزيدون قاموا)، و(الهندات قُمن). ومثال المخاطب: (اعلما) و(اعلمن)، ويدخل تحت قول المصنف (وغيره كقاما...) المخاطب والمتكلم، وليس بهذا جيد؛ لأن هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلاً، بل إنما تكون للغائب أو المخاطب، كما مثلنا.
- ينقسم الضمير المتصل إلى قسمين:
  - (١) مستتر: وينقسم إلى قسمين:
    - ١- واجب الاستتار: وهو ما لا يحل محله الظاهر.
    - وينقسم إلى أربعة أقسام:
      - ١. فعل الأمر للواحد المخاطب:
        - مثاله: (افعل)، التقدير: (أنت)، وهذا الضمير لا يجوز إبرازه؛ لأنه لا يحل محله الظاهر، فلا تقول: (افعل زيد)، فأما (افعل أنت) ف(أنت) تأكيداً للضمير المستتر في (افعل) وليس بفاعل ل(افعل)،

لصحة الاستغناء عنه، فتقول: افعل، فإن كان الأمر لواحدة، أو لاثنتين، أو لجماعة، برز الضمير، نحو (اضربي) و(اضربا) و(اضربوا) و(اضرين).

## ٢. الفعل المضارع الذي في أوله الهمزة:

- مثاله: (أوافق) والتقدير (أنا)، فإن قلت: (أوافق أنا) كان (أنا) تأكيداً للضمير المستتر.

## ٣. الفعل المضارع الذي في أوله النون:

- مثاله: (نغتبط) أي: (نحن).

## ٤. الفعل المضارع الذي في أوله التاء لخطاب الواحد:

- مثاله: (تشكر) أي: (أنت)، فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنتين أو لجماعة، برز الضمير، نحو: (أنت

تفعلين)، و(أنتما تفعلان)، و(أنتم تفعلون)، و(أنتن تفعلن).

## ٢- جازر الاستتار: وهو ما يحل محله الظاهر.

- ومثاله: (زيد يقوم)، أي: هو، وهذا الضمير جازر الاستتار؛ لأنه يحل محله الظاهر، فتقول: (زيد يقوم

أبوه)، وكذلك كل فعل أُسند إلى غائب أو غائبة، نحو: (هند تقوم)، وما كان بمعناه، نحو: (زيد قائم)، أي:

(هو).

## ٢) بارز: وينقسم إلى قسمين:

### ١- متصل:

- يكون مرفوعاً، ومنصوباً ومجروراً. وهو الذي لا يُبتدأ به، كالكاف من (أكرمك) ونحوه، ولا يقع بعد (إلا) في الاختيار، فلا يقال: ما أكرمت إلاك.

### ٢- منفصل:

- يكون مرفوعاً، ومنصوباً، ولا يكون مجروراً.

- والمرفوع المنفصل اثنا عشر:

١- (أنا) للمتكلم وحده. ٢- (نحن) للمتكلم المشارك أو المُعظَّم نفسه. ٣- (أنت) للمُخاطب.

٤- (أنت) للمخاطبة. ٥- (أنتما) للمخاطبين أو المخاطبتين. ٦- (أنتم) للمخاطبين.

٧- (أنتن) للمخاطبات. ٨- (هو) للغائب. ٩- (هي) للغائبة. ١٠- (هما) للغائبين أو الغائبتين.

١١- (هم) للغائبين. ١٢- (هن) للغائبات.



## (١٩) من أحكام الاتصال والانفصال

• أشار المصنف المنصوب المنفصل، وهو اثنا عشر:

- ١- (إياي) للمتكلم وحده. ٢- (إيانا) للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه. ٣- (إياك) للمخاطب.
- ٤- (إياك) للمخاطبة. ٥- (إياكما) للمخاطبين أو المخاطبتين. ٦- (إياكم) للمخاطبين.
- ٧- (إياكن) للمخاطبات. ٨- (إياه) للغائب. ٩- (إياها) للغائبة. ١٠- (إياهما) للغائبين أو الغائبتين.
- ١١- (إياهم) للغائبين. ١٢- (إياهن) للغائبات.



## (٢٠) نون الوقاية

- إذا اتصل بال فعل ياء المتكلم لحقته لزوماً نون تسمى نون الوقاية، وسميت بذلك؛ لأنها تقي الفعل من الكسر، وذلك نحو: (أكرمني)، و(يكرمني)، و(أكرمني) وقد جاء حذفها مع (ليس) شذوذاً، كقول الشاعر:  
عددت قومي كعديد الطيس إذا ذهب القوم الكرام ليسي
- واختلف في (أفعل) التعجب: هل تلزمه نون الوقاية أم لا؟ فتقول: (ما أفقرني إلى عفو الله!)، و(ما أفقرني إلى عفو الله!)، عند ما لا يلتزمها فيه، والصحيح أنها تلزم.
- أن الفصيح في (لدني) إثبات النون، كقوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦] ويقل حذفها، كقراءة من قرأ ﴿مِنْ لَدُنِّي﴾ بالتخفيف. والكثير في (قد)، و(قط) ثبوت النون، نحو: (قدني) و(قطني)، ويقل الحذف، نحو: (قدي) و(قطي)، أي: حسي.



## (٢١) العَلَم

- العَلَم: هو الاسم الذي يعين مسماه مطلقاً، أي: بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة.
  - ف(الاسم): جنس، يشمل النكرة والمعرفة.
  - و(يعين مسماه) فصل أخرج النكرة.
  - و(بلا قيد) أخرج بقية المعارف، كالمضمر، فإنه يعين مسماه بقيد التكلم، ك(أنا)، أو الخطاب ك(أنت)، أو الغيبة ك(هو).
- مثل المصنف بأعلام الأناسي وغيرهم، تنبيهاً على أن مسميات الأعلام: العقلاء وغيرهم، من المألوفات، ف(جعفر): اسم رجل، و(خرنيق): اسم امرأة من شعراء العرب، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه، و(قرن): اسم قبيلة، و(عدن): اسم مكان، و(لاحق) اسم فرس، و(وشذقم): اسم جمل، و(هيله) اسم شاة، و(واشق): اسم كلب.
- يُقسم العَلَمُ إلى تقسيمين، لكل تقسيم له قسمه الخاص:

### ○ التقسيم الأول:

- ويقسم إلى:

(١) اسم: هو ما ليس بكنية ولا لقب:

- مثاله: (زيد وعمرو).

(٢) كنية: هو ما كان في أوله أب أو أم:

- مثاله: (أبي عبد الله)، و(أم الخير).

(٣) لقب: هو ما أشعر بمدح أو ذم:

- مثاله: المدح ك(زين العابدين)، والذم ك(أنف الناقة).

- أحكام في اللقب والاسم:

أن اللقب إذا صحب الاسم وجب تأخيره، ك(زيد أنف الناقة)، ولا يجوز تقديمه على الاسم، فلا تقول: أنف الناقة زيد، إلا قليلاً.

ويجب تأخير اللقب إذا صحب سواه، ويدخل تحت قول المصنف (سواه) الاسم والكنية، وهو إنما يجب تأخيره مع الاسم، فأما مع الكنية، فأنت بالخيار بين أن تقدم الكنية على اللقب فتقول: (أبو عبد الله زين العابدين)، وبين أن تقدم اللقب على الكنية فتقول: (زين العابدين أبو عبد الله).

وفي بعض النسخ بدل قوله: (وأخرن ذا إن سواه صحباً): (وذا اجعل آخراً إذا اسماً صحباً) وهو أحسن منه، لسلامته مما ورد على هذا؛ فإنه نص في أنه إنما يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم، ومفهومه أنه لا يجب ذلك مع الكنية، وهو كذلك كما تقدم، ولو قال: (وأخرن ذا إن سواها صحباً) لما ورد عليه شيء؛ إذ يصير التقدير: وأخر اللقب إذا صحب سوى الكنية، وهو الاسم، فكأنه قال: وأخر اللقب إذا صحب الاسم.

## ○ التقسيم الثاني:

- ويقسم إلى:

١) مرتجل: هو ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها:  
- مثاله: (سعاد)، و(أدد).

٢) منقول: هو ما سبق له استعمال في غير العلمية. والنقل إما:

١. من صفة (وهذه معربة):

- مثاله: (الحارث).

٢. من مصدر (وهذه معربة):

- مثاله: (فضل).

٣. من اسم جنس (وهذه معربة):

- مثاله: (أسد).

٤. من جملة (وحكمها أنها تحكى):

- مثاله: (قام زيد)، و(زيد قائم). وبناء على حكمها تقول: (جاءني زيد قائم)، و(رأيت زيد قائم)، و(مررت بزيد قائم)، وهذه من الأعلام المركبة.

✓ يدخل في أقسام العلم أيضاً:

١- ما رُكب تركيب مزج:

- ك(بعلبك)، و(معدى كرب)، و(سيبويه).

- وذكر المصنف أن المركب تركيب مزج إن ختم بغير (ويه) أعرب، ومفهومه أنه إن خُتم ب(ويه) لا يُعرب، بل يُبنى، وهو كما ذكره، فتقول: (جاءني بعلبك)، و(رأيت بعلبك)، و(مررت ببعلبك)، فتُعربه إعراب ما لا ينصرف. ويجوز فيه أيضاً البناء على الفتح، فتقول: (جاءني بعلبك)، و(رأيت بعلبك)، و(مررت ببعلبك)، ويجوز أن يُعرب أيضاً إعراب المتضايقين، فتقول: (جاءني حضرموت)، و(رأيت حضرموت)، و(مررت بحضرموت). وتقول - فيما خُتم ب(ويه) -: (جاءني سيبويه)، و(مررت بسيبويه)، فتبنيه على الكسر، وأجاز بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف، نحو: (جاءني سيبويه)، و(رأيت سيبويه)، و(مررت بسيبويه).

٢- وما رُكب تركيب إضافة:

- ك(عبد شمس)، و(أبي قحافة). وهو معرب، فتقول: (جاءني عبد شمس وأبو قحافة)، و(رأيت عبد شمس وأبا قحافة)، و(مررت بعبد شمس وأبي قحافة).

- ونبه بالمثاليين على أن الجزء الأول يكون معرباً بالحركات، ك(عبد) وبالحروف، ك(أبي)، وأن الجزء الثاني يكون منصرفاً، ك(شمس)، وغير مُنصرف، ك(قحافة).



## (٢٢) اسم الإشارة

- يُشار إلى المفرد المذكور بـ(ذا) ومذهب البصريين أن الألف من نفس الكلمة، وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة.
- ويُشار إلى المؤنثة بـ(ذي)، و(ذه) بسكون الهاء، و(تي)، و(تا)، و(ذه) بكسر الهاء: باختلاس، وبإشباع، و(ته) بسكون الهاء، وبكسرهما: باختلاس، وإشباع، و(ذات).
- ويُشار إلى المثني المذكور في حالة الرفع بـ(ذان) وفي حالة النصب والجر بـ(ذين) وإلى المؤنثتين بـ(تان) في الرفع، و(تين) في النصب والجر.
- ويُشار إلى الجمع - مذكراً كان أو مؤنثاً - بـ(أولى)؛ ولهذا قال المصنف: (أشر لجمع مُطلقاً)، ومقتضى هذا: أنه يُشار بها إلى العقلاء وغيرهم، وهو كذلك؛ ولكن الأكثر استعمالها في العاقل.
- وفيها لغتان:
  - ١- المد، وهي لغة أهل الحجاز، وهي الواردة في القرآن الكريم. ٢- القصر، وهي لغة بني تميم.
- أن المشار إليه له رُتبتان:
  - ١- القرب: فجميع ما تقدم يُشار به إلى القريب.
  - ٢- البُعد: فإذا أُريد الإشارة إلى البعيد أُتِيَ بالكاف وحدها، فتقول: (ذاك)، أو الكاف واللام، نحو: (ذلك). وهذه الكاف حرف خطاب، فلا موضع لها من الإعراب، وهذا لا خلاف فيه.
- إن تقدم حرف التنبيه الذي هو (ها) على اسم الإشارة؛ أتيت بالكاف وحدها، فتقول: (هذا).
- لا يجوز الإتيان بالكاف واللام، فلا تقولك: (هذا لك).
- أن المشار إليه ليس له إلا رُتبتان، قربي، وبعدي - كما ذكرنا - والجمهور على أنه له ثلاث مراتب:
  - ١- القريب: يشار إلى من فيه بما ليس فيه كاف ولا لام، ك(ذا)، و(ذي).
  - ٢- الوسط: ويشار إلى من فيه بما فيه الكاف وحدها، نحو: (ذاك).
  - ٣- البعيد: ويشار إلى من فيه بما فيه كافٌ ولام، نحو: (ذلك).
- يُشار إلى المكان القريب بـ(هنا) ويتقدمها هاء التنبيه، فيقال: (هنا) ويشار إلى البعد على رأي المصنف بـ(هناك، وهناك)، و(هنا) بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون، و(بِثَم) و(هنت)، وعلى مذهب غيره (هُنَاك) للمتوسط، وما بعده للبعيد.



## (٢٣) الموصول

• ينقسم الموصول إلى نوعين:

(١) حرفي: وتتكون من خمسة أحرف:

١- أن:

- تكون مصدرية، وتوصل بالفعل ماضياً، مثل: (عجبت من أن قام زيد) ومضارعاً، نحو: (عجبت من أن يقوم زيد) وأمرأً، نحو: (أشرت إليه بأن قام). فإن وقع بعدها فعل غير منصرف، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥] فهي مخففة من الثقيلة.

٢- أن:

- وتوصل باسمها وخبرها، نحو: (عجبت من أن زيدا قائم)، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، و(أن) المخففة كالمثقلة، وتوصل باسمها وخبرها، ولكن اسمها يكون محذوفاً، واسم المثقلة مذكوراً.

٣- كي:

- وتوصل بفعل مضارع فقط، مثل: (جئت لكي تكرم زيدا).

٤- ما:

- وتكون مصدرية ظرفية، نحو: (لا أصحبك ما دمت منطلقاً) [أي: مدة دوامك منطلقاً]، وغير ظرفية، نحو: (عجبت مما ضربت زيدا).

- وتوصل بالماضي كما مُثِّلَ، وبالمضارع، نحو: (لا أصحبك ما يقوم زيد)، و(عجبت مما تضرب زيدا)، وبالجملة الأسمية، نحو: (عجبت مما زيد قائم)، ولا أصحبك ما زيد قائم) وهو قليل.

- أكثر ما توصل الظرفية المصدرية بالماضي، أو المضارع المنفي ب(لم)، نحو: (لا أصحبك ما لم تضرب زيدا) ويقل وصلها - أعني المصدرية الظرفية - بالفعل المضارع الذي ليس منفيًا ب(لم)، ونحو: (لا أصحبك ما يقوم زيدا).

٥- لو:

- وتوصل بالماضي، نحو: (وددت لو قام زيد)، وبالمضارع، نحو: (وددت لو يقوم زيد).

❖ وموصول الأسماء احتراز من الموصول الحرفي، وهو: (أن) و(أن) و(كي) و(ما) و(لو) وعلامته: صحة وقوع المصدر موقعه، نحو: (وددت لو تقوم) أي: قيامك، و(عجبت مما صنع)، و(جئت لكي أقرأ)، و(يُعجبني أنك قائم)، و(أريد أن تقوم).



(٢) اسمي: ويتكون من:

١- الذي: للمفرد المذكر.

٢- التي: للمفردة المؤنثة.

- فإن ثنيت أسقطت الياء وأتيت مكانها بالألف في حالة الرفع، نحو: (اللذان)، و(اللّتان) وبالياء في حالتي الجر والنصب، فتقول: (اللذين) و(اللّتين).

- وإن شئت شددت النون عوضاً عن الياء المحذوفة، فقلت: (اللذان) و(اللّتان)، وقد قرئ ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٦]، ويجوز التشديد أيضاً مع الياء، وهو مذهب الكوفيين، فتقول: (اللذين) وقد ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذِينَ﴾ [فصلت: ٢٩] قرئ بتشديد النون. وهذا التشديد يجوز أيضاً في ثنية (ذا)، و(تا) اسمي الإشارة، فتقول: (ذيين) و(تيين) وهو مذهب الكوفيين، والمقصود بالتشديد أن يكون عوضاً عن الألف المحذوفة، كما تقدم في (الذي) و(التي).

- يُقال في جمع المذكر السالم (الألى) مطلقاً، عاقلاً كان أو غيره، نحو: (جاءني الألى فعلوا) وقد يستعمل في جمع المؤنث، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر:  
وتبلي الألى يستلئمون على الألى تراهن يوم الروع كالحدا القبل  
فقال: (يستلئمون) ثم قال: (تراهن).
- ويُقال للمذكر الرابع في الجمع: (الذين) مُطلقاً، أي: رفعاً ونصباً وجرأً، فتقول: (جاءني الذين أكرموا زيداً)، و(رأيت الذين أكرموه)، و(مررت بالذين أكرموه).
- بعض العرب يقولون (الذون) في الرفع، و(الذين) في النصب والجر، وهم بنو هذيل، كقول الشاعر:  
نحن الذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا  
ويُقال في جمع المؤنث: (اللات) و(اللاء) بحذف الياء، فتقول: (جاءني اللات فعلن)، و(اللاء فعلن) ويجوز إثبات الياء، فتقول: (اللاتي)، و(اللاتي).
- وقد ورد (اللاء) بمعنى الذين كما قال الشاعر:  
فما أبأؤنا بأمن منه علينا اللاء قد مهدوا الحُججورا  
كما قد تجيء (الألى) بمعنى (اللاء) كقول الشاعر:  
فأما الألى يسكن غور تهامة فكل فتاة الحجل أقصما
- أشار المصنف بقوله: (تساوي ما ذكر) إلى أن (من)، و(ما) و(الألف واللام) تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، [المفرد] والمثنى والمجموع، فتقول: (جاءني من قام)، و(من قامت)، و(من قاما)، و(من قامتا)، و(من قاموا)، و(من قمن)، و(أعجبي ما ركب)، و(ما رُكبت)، و(ما رُكبا)، و(ما رُكبتا)، و(ما رُكبوا)، و(ما رُكبن)، و(جاءني القائم)، و(القائمة)، و(القائمان)، و(القائمتان)، و(القائمون)، و(القائمات).

- أكثر ما تستعمل (ما) في غير العاقل، وقد تستعمل في العاقل، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النَّسَاءِ مَثْنَى﴾ [النساء: ٣] وقولهم: (سبحان ما سخركن لنا)، و(سبحان ما يُسبح الرعد بحمده).
- وأكثر ما تستعمل (من) في العاقل، وقد تستعمل في غيره، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [النور: ٤٥].
- أما (الألف واللام) فتكون للعاقل ولغيره، نحو: (جاءني القائم، والمركوب) واختلف فيها:
  - ١- فذهب قوم إلى أنها اسم موصول، وهو الصحيح. ٢- وقيل: إنها حرف موصول.
  - ٣- وقيل: إنها حرف تعريف، وليست من الموصولية في شيء.
- وأما (من) و(ما) غير المصدرية فاسمان اتفقا، وأما (ما) المصدرية فالصحيح أنها حرف، وذهب الأخفش إلى أنها اسم.
- الأشهر في (ذو) هذه - أعني الموصولة - أن تكون مبنية، ومنهم من يُعربها: بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جرّاً، فيقول: (جاءني ذو قام)، و(رأيت ذا قام)، و(مررت بذي قام) فتكون مثل (ذي) بمعنى (صاحب)، وقد روي قوله:
 

فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

 بالياء على الأعراب، وبالواو على البناء.
- وأما (ذات) فالصحيح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعاً ونصباً وجرّاً، مثل: (ذوات) ومنهم من يُعربها إعراب (مسلمات) فيرفعها بالضمّة، وينصبها ويجرها بالكسرة.



## (٢٤) صلة الموصول

- الموصولات كلها - حرفية كانت أو اسمية - يلزم أن يقع بعدها صلة تبين معناها.
- ويُشترط في صلة الموصول الاسمي أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول: إن كان مفرداً فمفرد، وإن كان مذكراً فمذكر، وإن كان غيرهما فغيرهما، نحو: (جاءني الذي ضربته) وكذلك المثنى والمجموع، نحو: (جاءني اللذان ضربتهما، والذين ضربتهم) وكذلك المؤنث، تقول: (جاءت التي ضربتها، واللتان ضربتهما، واللاتي ضربتهن).
- وقد يكون الموصول لفظه مفرداً مذكراً، ومعناه مثنى أو مجموعاً أو غيرهما، وذلك نحو: (من، وما) إذا قصدت بهما غير المفرد المذكر، فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى، فتقول: (أعجبي من قام، ومن قامت، ومن قاما، ومن قامتا، ومن قاموا، ومن قُمن) على حسب ما يُعنى بهما.
- ينقسم صلة الموصول إلى قسمين:

(١) جملة:

- وشروطها:

١- أن تكون خبرية:

- احترز بـ(الخبرية) من غيرها، وهي الطلبية والإنشائية، فلا يجوز: (جاءني الذي اضربه) خلافاً للكسائي، ولا: (جاءني الذي ليته قائم) خلافاً لهشام.

٢- كونها خالية من معنى التعجب:

- واحترز بـ(خالية من معنى التعجب) من جملة التعجب، فلا يجوز: (جاءني الذي ما أحسنه) وإن قلنا إنها خبرية.

٣- كونها غير مفتقرة إلى كلام قبلها:

- واحترز بـ(غير مفتقرة إلى كلام قبلها) من نحو: (جاءني الذي لكنه قائم)، فإن هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى، نحو: (ما قعد زيد لكنه قائم).

(٢) شبه جملة:

وتنقسم إلى قسمين:

١- الظرف. ٢- الجار والمجرور.

- ويشترط فيهما: أن يكونا تامين.

والمعني بالتام: أن يكون في الوصل به فائدة، نحو: (جاء الذي عندك، والذي في الدار) والعامل فيهما فعل محذوف وجوباً، والتقدير: (جاء الذي استقر عندك) أو (الذي استقر في الدار) فإن لم يكونا تامين، لم يجز الوصل بهما، فلا تقول: (جاء الذي بك) ولا (جاء الذي اليوم).

- الألف واللام لا توصل إلا بالصفة الصريحة، قال المصنف في بعض كتبه: وأعني بالصفة الصريحة اسم الفاعل، نحو: (الضارب) واسم المفعول، نحو: (المضروب) والصفة المشبهة، نحو: (الحسن الوجه) فخرج نحو: (القُرشي)، و(الأفضل).
- وفي كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولة خلاف، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسألة، فمرة قال: إنها موصولة، ومرة منع ذلك.
- وقد شد وصل الألف واللام بالفعل المضارع، وإليه أشار بقوله: (وكونها بمُعرب الأفعال قل)، ومنه قول الشاعر:  
 ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل  
 وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر، وزعم المصنف - في غير هذا الكتاب - أنه لا يخص به، بل يجوز في الاختيار، وقد جاء وصلها بالجملة الأسمية، وبالظرف شذوذاً.



## (٢٥) المعرف بأداة التعريف

### • اختلف النحويون في حرف التعريف في (الرجل) ونحوه:

١- فقال الخليل: المُعرف هو (أل). ٢- وقال سيبويه: هو اللام وحدها.

فالهزمة عند الخليل همزة قطع، وعند سيبويه همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن.

### • أنواع الألف واللام:

#### (١) المعرفة:

- وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- للعهد:

- كقولك: (لقيت رجلاً فأكرمت الرجل)، وقوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ

الرَّسُولَ ﴿[المزمل: ١٥-١٦].

٢- لاستغراق الجنس:

- نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾﴾ [العصر: ٢] وعلامتها أن يصلح موضعها (كُل).

٣- لتعريف الحقيقة:

- نحو: (الرجل خيرٌ من المرأة) أي: هذه الحقيقة خيرٌ من هذه الحقيقة.

و(النمط) ضربٌ من البُسط، والجمع أنماط، مثل: سبب وأسباب، والنمط أيضاً الجماعة من الناس الذين أمرهم واحد.

#### (٢) الزائدة:

- وتنقسم إلى قسمين:

١- لازمة:

- مثل المصنف ب: (اللات) وهو اسم صنم كان بمكة، و(الآن) وهو ظرف زمان مبني على الفتح، واختلف في

الألف واللام الداخلة عليه، فذهب قومٌ إلى أنها لتعريف الحضور، كما في قولك: (مررت بهذا الرجل)؛ لأن

قولك: (الآن) بمعنى: هذا الوقت، وعلى هذا لا تكون زائدة، وذهب قوم - منهم المصنف - إلى أنها زائدة،

وهو مبني لتضمنه معنى الحرف، وهو لام الحضور.

- ومثل المصنف أيضاً ب: (الذين)، و(اللات) والمراد بهما ما دخل عليه (أل) من الموصولات، وهو مبني على

أن تعريف الموصول بالصلة، فتكون الألف واللازم زائدة، وهو مذهب قوم، واختاره المصنف.

وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول ب(أل) إن كانت فيه نحو: (الذي) فإن لم تكن فيه فبنيتها، نحو: (من،

وما) إلا (أيا) فإنها تتعرف بالإضافة، فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللام زائدة، وأما حذفها في قراءة

من قرأ: (صراط الذين أنعمت عليهم) فلا يدل على أنها زائدة، إذ يحتمل أن تكون حُذفت شذوذاً وإن كانت

مُعَرَّفة، كما حُذفت من قولهم: (سلام عليكم) من غير تنوين، يريدون (السلام عليكم).

٢- غير لازمة:

- منها:

١. الداخلة اضطراراً على العلم، كقولهم في (بنات أوبر) - علمٌ لضرب من الكمأة -: (بنات الأوبر).  
- والأصل: (بنات أوبر) فزيدت الألف واللام، وزعم المبرد أن (بنات أوبر) ليس بعلم، فالألف واللام عنده غير زائدة.

٢. والداخلة اضطراراً على التمييز، كقول الشاعر:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو

- والأصل: (وطبت نفساً) فزاد الألف واللام، وهذا بناءً على أن التمييز لا يكون إلا نكرة، وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفة، فالألف واللام عندهم غير زائدة.

(٣) للمح الصفة:

- المراد بها: الداخلة على ما سُمي به من الأعلام المنقولة مما يصلح دخول (أل) عليه، كقولك في (حسن): (الحسن).

١- وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة، كقولك في (حارث): (الحارث).

٢- وقد تدخل على المنقول من مصدر، كقولك في (فضل): (الفضل).

٣- وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر، كقولك في (نعمان): (النعمان).

وهو في الأصل من أسماء الدم، فيجوز دخول (أل) في هذه الثلاثة نظراً إلى الأصل، وحذفها نظراً إلى الحال.  
- أشار المصنف بقوله: (للمح ما قد كان عنه نقلاً) إلى أن فائدة دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نُقلت عنه من صفة أو ما في معناها.

- والحاصل:

١- أنك إذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه أنه إنما سمي به تفاضلاً بمعناه، أتيت بالألف واللام للدلالة على ذلك، كقولك: (الحارث) نظراً إلى أنه إنما سمي به للتفاضل، وهو أنه يعيش ويحترث.

٢- وكل كذا ما دل على معنى وهو مما يوصف به في الجملة، كفضل ونحوه، وإن لم تنظر إلى هذا ونظرت إلى كونه علماً، لم تدخل الألف واللام، بل تقول: فضل، وحارث، ونعمان، فدخول الألف واللام أفاد معنى لا يستفاد بدونهما، فليستا بزائدتين، خلافاً لمن زعم ذلك.

٣- وكذلك أيضاً ليس حذفهما وإثباتهما على السواء، كما هو ظاهر كلام المصنف، بل الحذف والإثبات يُنزل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما، وهو أنه إذا مُح الألف واللام، وإن لم يُلح لم يؤت بهما.

(٤) للغلبة:

- نحو: (المدينة)، و(الكتاب)، فإن حقهما الصدق على كل مدينة وكل كتاب، لكن غلبت (المدينة) على مدينة رسول الله ﷺ، و(الكتاب) على كتاب سيبويه رحمه الله تعالى، حتى إنهما إذا أُطلقا لم يتبادر إلى الفهم غيرهما.  
- وحكم هذه الألف واللام: أنها لا تُحذف إلا في النداء أو الإضافة، نحو: (يا صعق) في الصعق، و(هذه مدينة رسول الله ﷺ).

وقد تحذف في غيرهما شذوذاً، سُمع من كلامهم: (هذا عيوق طالعاً) والأصل العيوق، وهو اسم نجم. وقد يكون العلم بالغلبة أيضاً مضافاً: كابن عُمر، وابن عباس، وابن مسعود، فإنه غلب على العبادة دون غيرهم من أولادهم، وإن كان حقه الصديق عليهم، لكن غلب على هؤلاء، حتى إنه إذا أُطلق (ابن عمر) لا يُفهم منه غير عبد الله، وكذا (ابن عباس) و(ابن مسعود) رضي الله عنهم أجمعين، وهذه الإضافة لا تفارقه، لا في نداء ولا في غيره، نحو: (يا ابن عمر).



• ينقسم المبتدأ إلى قسمين:

(١) مبتدأ له خبر:

- المراد به: ما لم يكن المبتدأ فيه وصفاً مشتملاً على ما يُذكر في القسم الثاني.

- مثاله: (زيدٌ عاذرٌ من اعتذر)

(زيد): مبتدأ، و(عاذر): خبره، و(من اعتذر): مفعول لعاذر.

(٢) مبتدأ له فاعل سد مسد الخبر:

- مثاله: (أسارِ ذان؟)

(الهمزة): للاستفهام، و(سارِ): مبتدأ، و(ذان): فاعل سد مسد الخبر.

• ويقاس على هذا ما كان مثله، وهو: كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي - نحو: (أقائم الزيدان) و(ما قام الزيدان)

فإن لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ، وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش - ورفع فاعلاً ظاهراً كما مُثِّل، أو ضميراً

منفصلاً، نحو: (أقائم أنتما) وتم الكلام به، فإن لم يتم به [الكلام] لم يكن مبتدأ، نحو: (أقائم أبواه زيدٌ) فزيد: مبتدأ

مؤخر، وقائم: خبر مقدم، وأبواه: فاعل بقائم، ولا يجوز أن يكون (قائم) مبتدأ؛ لأنه لا يستغني بفاعله حينئذ، إذ لا

يقال: (أقائم أبواه) فيتم الكلام، وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ، إذا رفع ضميراً مستتراً، فلا يقال في (ما

زيد قائم ولا قاعد): إن (قاعداً) مبتدأ، والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر؛ لأنه ليس بمنفصل، على أن في

المسألة خلافاً.

• ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف كما مُثِّل، أو بالاسم كقولك: (كيف جالسُ العُمران؟) وكذلك لا فرق بين

أن يكون النفي بالحرف كما مُثِّل، أو بالفعل كقولك: (ليس قائم الزيدان) فليس: فعل ماضٍ [ناقص]، وقائم: اسمه،

والزيدان: فاعل سد مسد خبر ليس، وتقول: (غير قائم الزيدان) فغير: مبتدأ، وقائم: مخفوض بالإضافة، والزيدان:

فاعل بقائم سد مسد خبر غير؛ لأن المعنى: ما قائم الزيدان، فعومل (غير قائم) معاملة (ما قائم). وقول الشاعر:

غير لاه عداك فاطح اللـه — وتغترر بعارض سلم

فغير: مبتدأ، ولاه: مخفوض بالإضافة، وعداك: فاعل بلاه سد مسد خبر غير.

• ومذهب البصريين - إلا الأخفش - أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، وذهب الأخفش

والكوفيين إلى عدم اشتراط ذلك، فأجازوا (قائم الزيدان) فقائم: مبتدأ، والزيدان: فاعل سد مسد الخبر.

• يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام.

• وزعم المصنف أن سبويه يجيز ذلك على ضعف، ومما ورد منه قوله:

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال: يا لا

فخير: مبتدأ، ونحن: فاعل سد مسد الخبر، ولم يسبق (خير) نفي ولا استفهام.



## • الوصف مع الفاعل:

(١) إما أن يتطبقتا، وهو على وجهان:

١- إفراداً:

- نحو: (أقائم زيد) جاز فيه وجهان:

١. أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سد مسد الخبر.

٢. أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرًا، ويكون الوصف خبراً مقدماً:

- منه قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [مریم: ٤٦] فيجوز أن يكون (أراغب) مبتدأ، و(أنت) فاعل سد مسد الخبر، ويحتمل أن يكون (أنت) مبتدأ مؤخرًا، و(أراغب) خبراً مقدماً.

والأول - في هذه الآية - أولى؛ لأن قوله: (عن آلهتي) معمول ل(أراغب)، فلا يلزم في الوجه الأول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي؛ لأن (أنت) على هذا التقدير فاعل ل(أراغب)، فليس بأجنبي منه، وأما على الوجه الثاني، فيلزم [فيه] الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي؛ لأن (أنت) أجنبي من (أراغب) على التقدير؛ لأنه مبتدأ، فليس ل(أراغب) عمل فيه؛ لأنه خبر، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح.

٢- تثنية أو جمعاً، ويكون ما بعد الوصف مبتدأ والوصف وخبر مقدم:

- ثنية نحو: (أقائمان الزيدان؟) وجمعاً نحو: (أقائمون الزيدون؟) فما بعد الوصف مبتدأ، والوصف خبر مقدم، وهذا معنى قول المصنف: (والثان مبتدأ وذا الوصف خبر... إلخ البيت) أي: والثاني - وهو ما بعد الوصف - مبتدأ، والوصف خبر عنه مقدم عليه إن تطابقتا في غير الإفراد، وهو التثنية والجمع، هذا على المشهور من لغة العرب، ويجوز على لغة (أكلوني البراغيث) أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر.

(٢) أو لا يتطبقتا: وهو على قسمان:

١- ممتنع:

- مثاله: (أقائم زيد؟) و(أقائمون زيد؟) فهذا التركيب غير صحيح.

٢- جائز:

- مثاله: (أقائم الزيدان؟) و(أقائم الزيدون؟).

○ ويتعين أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر.

## • مذاهب العلماء في رافع المبتدأ والخبر:

- مذهب سيبويه وجمهور البصريين: المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ:

فالعامل في المبتدأ معنوي؛ وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة، وما أشبهها. واحترز بغير الزائدة من مثل: (بحسبك درهم) فبحسبك: مبتدأ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، ولم يتجرد عن الزائدة، فإن الباء الداخلة عليه زائدة.

○ وأعدل هذه المذاهب مذهب سيوبيه [وهو الأول] وهذا الخلاف مما لا طائل فيه.

● قيل في تعريف الخبر:

١- هو الجزء المكمل للفائدة:

- ويرد عليه الفاعل، نحو: (قام زيد) فإنه يصدق على زيد أنه المتم للفائدة.

٢- هو الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة:

- ولا يرد الفاعل على هذا التعريف؛ لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جمل، بل ينتظم منه مع الفاعل جملة.

○ والخاصة: أن تعريف الخبر ما يوجد فيه وفي غيره، والتعريف ينبغي أن يكون مختصاً بالمعرف دون غيره.

● ينقسم الخبر إلى قسمين:

(١) جملة:

- وينقسم إلى قسمين:

١- المبتدأ في المعنى (لا تحتاج إلى رابط).

٢- ليست المبتدأ في المعنى (لا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ): وروابطه أربعة:

١. ضمير يرجع إلى المبتدأ:

- نحو: (زيد قام أبوه) وقد يكون الضمير مقدراً، نحو: (السمن منون بردهم) التقدير: منون منه بدرهم.

٢. إشارة إلى المبتدأ:

- كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] في قراءة من رفع اللباس.

٣. تكرار المبتدأ بلفظه:

- أكثر ما يكون في مواضع التفضيم، كقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ ١ مَا الْحَاقَّةُ ٢﴾ [الحاقة: ١-٢] و

﴿الْقَارِعَةُ ١ مَا الْقَارِعَةُ ٢﴾ [الفارعة: ١-٢]، وقد يُستعمل في غيرها، كقولك: (زيد ما زيد).

٤. عموم يدخل تحته المبتدأ:

- نحو: (زيدٌ نعم الرجل).

(٢) مفرد:

- وينقسم إلى قسمين:

١- جامد: وشروطه:

١. ذكر الإمام ابن مالك: أنه يكون فارغاً من الضمير:

- نحو: (زيدٌ أخوك).

٢. ذهب الكسائي والرماني وجماعة: أنه يتحمل الضمير:

- التقدير عندهم: (زيدٌ أخوك هو).

### ٣. وقال البصريون: إن تضمن معنى المشتق تحمل الضمير وإلا فلا:

- إن تضمن معناه، نحو: (زيدٌ أسد) أي شجاع، تحمل الضمير، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير، كما مُثِّل.

#### ٢- مشتق: وشرطه:

■ ذكر الإمام ابن مالك: أنه يتحمل الضمير (وهذا الحكم للمشتق الجاري مجرى الفعل إذا لم يرفع ظاهراً):

- نحو: (زيد قائم) أي: هو، هذا إذا لم يرفع ظاهراً.

- والحاصل: أن الجامد يتحمل الضمير مطلقاً عن الكوفيين، ولا يتحمل ضميراً عند البصريين إلا إن أول بمشق، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً وكان جارياً مجرى الفعل، نحو: (زيد منطلق) أي: هو، فإن لم يكن جارياً مجرى الفعل لم يتحمل شيئاً، نحو: (هذا مفتاح)، و(هذا مرمى زيد).

- ويكون الخبر ظرفاً أو [جاراً و] مجرور، نحو (زيد عندك)، و(زيد في الدار) فكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف. وأجاز قوم - منهم المصنف - أن يكون ذلك المحذوف اسماً أو فعلاً، نحو: (كائن) أو (استقر) فإن قَدَّرت (كائناً) كان من قبيل الخبر بالمفرد، وإن قَدَّرت (استقر) كان من قبيل الخبر بالجملة.
- قال المصنف:

ولا يكون اسم زمان خبراً عن جثة وإن ينفد قأخبراً

- ظرف المكان يقع خبراً عن الجثة، نحو: (زيد عندك) وعن المعنى، نحو: (القتال عندك).

- وأما ظرف الزمان، فيقع خبراً عن المعنى، منصوباً أو مجروراً ب(في)، نحو: (القتال يوم الجمعة، أو في يوم الجمعة) ولا يقع خبراً عن الجثة.

قال المصنف: إلا إذا أفاد، نحو: (الليلة الهلال، والرطب شهري ربيع) فإن لم يُفد لم يقع خبراً عن الجثة، نحو: (زيد اليوم).

- أن الأصل في المبتدأ ينقسم إلى قسمين:

(١) معرفة.

(٢) نكرة:

- بشرط أن تفيد، وذكر الإمام مالك ستة أمور تحصل بها الإفادة:

١- أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أن جار ومجرور:

- نحو: (في الدار رجل)، و(عند زيد نمره)، فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز، نحو: (قائم رجل).

٢- أن يتقدم على النكرة استفهام:

- نحو: (هل فتى فيكم؟).

٣- أن يتقدم عليها نفي:

- نحو: (ما خِلُّ لنا).

٤- أن توصف:

- نحو: (رجل من الكرام عندنا).

٥- أن تكون عاملة:

- نحو: (رغبة في الخير خير).

٦- أن تكون مضافة:

- نحو: (عمل بر يزين).

• ينقسم الخبر بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه إلى ثلاثة أقسام:

(١) يجوز فيه التقديم والتأخير:

- الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبسٌ أو نحوه، على ما سيُبين، فتقول: (قائم زيد، وقام أبوه زيد، وأبوه منطلق زيد، وفي الدار زيد، وعندك عمرو) وقد وقع في كلام بعضهم أن مذهب الكوفيين منع تقدم الخبر الجائز التأخير [عند البصريين] وفيه نظر، فإن بعضهم نقل الإجماع - من البصريين والكوفيين - على جواز (في داره زيد) فنقل المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح، هكذا قال بعضهم، وفيه بحث.

(٢) يجب فيه تأخير الخبر:

- وهو على خمسة مواضع: [نكتفي بثلاث مواضع]

١- أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ:

- مثال عليه: (زيد أخوك، وأفضل من زيد أفضل من عمرو).

- حكمه: لا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه، لأنك لو قدمته فقلت: (أخوك زيد، وأفضل من عمرو

أفضل من زيد) لكان المقدم مبتدأ، وأنت تريد أن يكون خبراً من غير دليل يدلُّ عليه، فإن وجد دليل

يدل على أن المتقدم خبراً جاز، كقولك: (أبو يوسف أبو حنيفة) فيجوز تقديم الخبر - وهو أبو حنيفة

- لأنه معلوم أن المراد تشبيهه أبي يوسف بأبي حنيفة، لا تشبيهه أبي حنيفة بأبي يوسف.

- ومنه قول الشاعر:

بنونا بنو أبنائنا وبنائنا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد

فقوله: (بنونا): خبر مقدم، و(بنو أبنائنا) مبتدأ مؤخر؛ لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبيئهم،

وليس المراد الحكم على بينهم بأنهم كبيئهم كبيئهم.

٢- أن يكون الخبر فعلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً:

- مثال عليه: (زيد قائم) فقام وفاعله المقدر خبر عن زيد.

- حكمه: لا يجوز التقديم، فلا يقال: (قام زيد) على أن يكون (زيد) مبتدأ مؤخرًا، والفعل خبراً مقدماً، بل يكون (زيد) فاعلاً لقام، فلا يكون من باب المبتدأ والخبر، بل من باب الفعل والفاعل، فلو كان الفعل رافعاً لظاهر - نحو: (زيد قام أبوه) - جاز التقديم، فتقول: (قام أبوه زيد)، وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك، وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً، نحو: (الزيدان قاما) فيجوز أن تُقدم الخبر فتقول: (قاما الزيدان) ويكون (الزيدان) مبتدأ ومؤخرًا، و(قاما) خبراً مقدماً، ومنع ذلك قومًا.

وإذا عرفت هذا، فقول المصنف: (كذا إذا ما الفعل كان الخبرا) يقتضي [وجوب] تأخير الخبر الفعلي مطلقاً، وليس كذلك، بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميراً للمبتدأ مستتراً، كما تقدم.

٣- أن يكون الخبر محصوراً بـ(إنما) أو بـ(إلا):

- مثاله: بإنما، نحو: (إنما زيد قائم) أو بإلا، نحو: (ما زيد إلا قائم).

- حكمه: لا يجوز تقديم (قائم) على (زيد) في المثالين.

(٣) يجب فيه تقديم الخبر:

- وهو على أربعة مواضع: [نكتفي بموضعين]

١- أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقديم الخبر:

- مثاله: (عندك رجل، وفي الدار امرأة).

- حكمه: يجب تقديم الخبر هنا، فلا تقول: (رجل عندك)، ولا: (امرأة في الدار)، وأجمع النحاة والعرب على منع ذلك، وإلى هذا أشار المصنف بقوله: (ونحو عندي درهم ولي وطر... إلخ البيت)، فإن كان للنكرة مسوغ جاز الأمران، نحو: (رجل ظريف عندي)، و(عندي رجل ظريف).

٢- أن يكون الخبر له صدر الكلام:

- مثاله: (أين زيد؟) فزيد: مبتدأ [مؤخر]، وأين: خبر مقدم.

- حكمه: لا يؤخر، فلا تقول: (زيد أين؟)؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، وكذلك: (أين من علمته نصيراً؟) فأين: خبر مقدم، ومن: مبتدأ مؤخر، و(علمته نصيراً) صلة من.

• يحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دل عليه دليل:

(١) جواز:

- مثال حذف الخبر: أن يقال: (من عندكما؟) فتقول: (زيدٌ) التقدير: (زيدٌ عندنا) ومثله في رأي: (خرجت فإذا السبعُ) التقدير: (فإذا السبعُ حاضر).

- ومثال حذف المبتدأ: أن يقال: (كيف زيد؟) فتقول: (صحيح) أي: (هو صحيح). وإن شئت صرحت بكل

واحد منهما فقلت: (زيدٌ عندنا، وهو صحيح). ومثله: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت:

٤٦] أي: (من عمل صالحاً فعلمه لنفسه، ومن أساء فإساءته عليها).

(٢) وجوباً:

- ومواضعه أربعة: [نكتفي بثلاث مواضع]

١- أن يكون خبراً لمبتدأ بعد (لولا):

- نحو: (لولا زيد لأتيتك) التقدير: (لولا زيد موجود لأتيتك).

٢- أن يكون المبتدأ نصاً في اليمين:

- نحو: (لعمرك لأفعلن) التقدير: (لعمرك قسي) فعمرك: مبتدأ، وقسي: خبره، ولا يجوز التصريح به.

٣- أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية:

- نحو: (كل رجل وضيئته) فكل: مبتدأ، وقوله: (وضيئته) معطوف على (كل)، والخبر محذوف،

والتقدير: كل رجل وضيئته مقترنان، ويُقدر الخبر بعد واو المعية.

• اختلف النحويون على جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف على ثلاثة أقوال: [قراءة وفهم]

(١) مذهب ابن مالك: يجوز، سواء كان الخبران في معنى خبر واحد أم لم يكونا كذلك:

- نحو: (هذا حُلُوٌ حامض) أي: مَرٌّ، أم لم يكونا كذلك، ك(زيد قائم ضاحك).

(٢) لا يتعدد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى خبر واحد:

- إن لم يكونا كذلك تعين العطف، فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف، فُدر له مبتدأ آخر، كقوله

تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَفُورُ الْوَدُودُ﴾ ١٤ ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ ١٥ [البروج: ١٤-١٥].

(٣) لا يتعدد الخبر إلا إذا كان من جنس واحد (كأن يكون الخبران مثلاً مفردين أو جملتين).

- مفردين، نحو: (زيد قائم ضاحك) أو جملتين، نحو: (زيد قائم ضحك) فأما إذا كان أحدهما مفرداً والآخر

جملة، فلا يجوز ذلك، فلا تقول: (زيد قائم ضحك) هكذا هذا القائل، ويقع في كلام المعربين للقرآن الكريم

وغيره تجويز ذلك كثيراً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ ٢٠ [طه: ٢٠] جوزوا كون (تسعى) خبراً ثانياً، ولا

يتعين ذلك، لجواز كونه حالاً.



## (٢٧) كان وأخواتها

### • عمل (كان) وأخواتها:

- وهي على قسمين:

(١) قسم يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط: وهي:

- ١- كان. ٢- ظل، معناها: اتصاف المخبر عنه بالخبر نهراً. ٣- بات، ومعناها: اتصافه به ليلاً.
- ٤- أضحى، ومعناها: اتصافه به في الضحى. ٥- أصبح، ومعناها: اتصافه به في الصباح.
- ٦- أمسى، ومعناها: اتصافه به في المساء. ٧- صار، ومعناها: التحول من صفة إلى [صفة] أخرى.
- ٨- ليس، ومعناها: النفي، وهي عند الإطلاق لنفي الحال، نحو: (ليس زيدٌ قائماً) أي: الآن وعند التقييد بزمن على حسبه، نحو: (ليس زيدٌ قائماً غداً).

(٢) قسم لا يعمل هذا العمل إلا بشرط: وهو على قسمين:

١- ما يشترط في عمله أن يسبقه نفي لفظاً أو تقديراً أو شبه نفي، وهي:

- ١- زال. ٢- برح. ٣- فتى. ٤- انفك.

- مثال النفي لفظاً: (ما زال زيدٌ قائماً) ومثاله تقديراً: قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذُكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] أي: لا تفتأ، ولا يُحذف النافي معها قياساً إلا بعد القسم، كآلية الكريمة، وقد شذ الحذف بدون القسم، كقول الشاعر:

وأبرح ما أدام الله قومي بحمد الله منتطقاً مجيداً

أي: لا أبرح منتطقاً مجيداً، أي: صاحب نطاق وجواد، ما أدام الله قومي، وعنى بذلك أنه لا يزال مستغنياً ما بقي له قومه، وهذا أحسن ما حُمل عليه البيت.

- مثال شبه النفي - والمراد به النهي -: كقولك: (لا تنزل قائماً) ومنه قوله:

صاح شمر ولا تنزل ذاكر الموت فسنسيانه ضلال مبین

والدعاء، كقولك: (لا يزال الله محسناً إليك)، وقول الشاعر:

ألا يا أسلي يا دار مي على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر

وهذا [هو] الذي أشار إليه المصنف بقوله: (وهذي الأربعة ... إلخ البيت).

٢- ما يشترط في عمله أن يسبقه (ما) المصدرية الظرفية، وهي:

○ دام:

- كقولك: (أعط ما دُمت مصيباً درهماً) أي: أعط مدة دوامك مصيباً درهماً، ومنه قوله تعالى:

﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مریم: ٣١] أي: مدة دوامي حياً.

• معنى ما زال وأخواتها: ملازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال، نحو: (ما زال زيد ضاحكاً، وما زال عمرو أزرق العينين).

- معنى دام: بقي واستمر.
- تصريف (كان) وأخواتها على قسمين:

### (١) المتصرف:

- ما عدا: ١- ليس. ٢- دام.

- أن ما يتصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي، وذلك هو المضارع، نحو: (يكون زيد قائماً) قال الله تعالى: ﴿وَيَكُونُ الرَّسُولَ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣] والأمر، نحو: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٣٥] وقال الله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٠] واسم الفاعل، نحو: (زيدٌ كائن أخاك) وقال الشاعر:

وما كل من يبدي البشاشة كائناً  
أخاك إذا لم تلفه لك منجداً

والمصدر كذلك، واختلف الناس في (كان) الناقصة: هل لها مصدر أم لا؟ والصحيح أن لها مصدراً، ومنه قول الشاعر:

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى  
وكونك إياه عليك يسير

### (٢) غير المتصرف: وهو:

١- دام. ٢- ليس.

- وما كان النفي أو شبهه شرطاً فيه - وهو زال وأخواتها - لا يُستعمل منه أمرٌ ولا مصدر.

- أن أخبار هذه الأفعال إن لم يجب تقديمها على الاسم ولا تأخيرها عنه يجوز توسطها بين الفعل والاسم: - فمثال وجوب تقديمها على الاسم: قولك: (كان في الدار صاحبها).

الحكم: لا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

- ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم: قولك: (كان أخي رقيقاً).

الحكم: لا يجوز تقديم رقيقي على أنه خبر؛ لأنه لا يعلم ذلك، لعدم ظهور الإعراب.

- ومثال ما توسط فيه الخبر: قولك: (كان قائماً زيدٌ) قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

الحكم: كذلك سائر أفعال هذا الباب من المتصرف وغيره، يجوز توسط أخبارها بالشرط المذكور، ونقل صاحب

(الإرشاد) خلافاً في جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها، والصواب، جوازه، قال الشاعر:

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم  
فليس سواء عالم وجهول

وذكر ابن معط أن خبر (دام) لا يتقدم على اسمها، فلا تقول: (لا أصحابك ما دام قائماً زيدا) والصواب جوازه.

- تنقسم (كان) إلى قسمين:

### (١) الناقصة:

- المراد به: ما لا يكتفي بمرفوعه، بل يحتاج معه إلى منصوب.

- مثاله: (زالت الشمس) و(ليس) فإنها لا تستعمل إلا ناقصة.



## (٢) التامة:

- المراد به: ما يكتفي بمرفوعه.

- مثاله: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] أي: وإن وجد ذو عُسْرَةٍ، وقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧] وقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧].



## (٢٨) فصل في: ما، ولا، ولات، وإن المشبهات بليس

• ذكر المصنف في هذا الفصل من الحروف [الناسخة] قسماً ما يعمل عمل (كان) وهو: ما، ولا، ولات، وإن.

• عمل (ما) المشبه ب(ليس) على لغتين:

(١) لغة بني تميم: لا تعمل شيئاً.

- تقول: (ما زيد قائم) فزيد: مرفوع بالابتداء، وقائم خبره، ولا عمل ل(ما) في شيء منهما، وذلك لأن (ما) حرف لا يختص؛ لدخوله على الاسم، نحو: (ما زيد قائم) وعلى الفعل نحو: (ما يقوم زيد) وما لا يختص فحقه ألا يعمل.

(٢) لغة أهل الحجاز: إعمالها عمل (ليس) بشروط ستة:

- إعمالها كعمل (ليس) لشيء منها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق، فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر، نحو: (ما زيد قائم)، قال الله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] وقال تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢].

- لكن لا تعمل عندهم إلا بشروط ستة، ذكر المصنف منها أربعة:

١- ألا يزداد بعدها (إن):

- إن زيدت بطل عملها، نحو: (ما زيد قائم) برفع قائم، ولا يجوز نصبه، وأجاز ذلك بعضهم.

٢- ألا ينتقض النفي ب(إلا):

- نحو: (ما زيد إلا قائم)، فلا يجوز نصب (قائم) وكقوله تعالى: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ [يس: ١٥] وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [الأحقاف: ٩] خلافاً لمن أجازها.

٣- ألا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور:

- إن تقدم وجب رفعه، نحو: (ما قائم زيد) فلا تقول: (ما قائماً زيد) وفي ذلك خلاف.

فإن كان ظرفاً أو جاراً أو ومجروراً فقدمته فقلت: (ما في الدار زيد)، و(ما عندك عمرو) فاختلف الناس في (ما) حينئذ: هل هي عاملة أم لا؟ فمن جعلها عاملة قال: إن الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها، ومن لم يجعلها عاملة قال: إنها في موضع رفع على أنها خبران للمبتدأ الذي بعدهما، وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف، فإنه شرط في إعمالها أن يكون المبتدأ والخبر بعد (ما) على الترتيب الذي زكن، وهذا هو المراد بقوله: (وترتيب زكن) أي: علم، ويعني به أن يكون المبتدأ مقدماً والخبر مؤخراً، ومقتضاه أنه متى تقدم الخبر لا تعمل (ما) شيئاً، سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو غير ذلك، وقد صرح بهذا في غير الكتاب.

٤- ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور:

- إن تقدم بطل عملها، نحو: (ما طعامك زيد أكل) فلا يجوز نصب (أكل) ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يُجيز بقاء العمل مع تقدم المعمول بطريق الأولى؛ لتأخير الخبر، وقد يُقال: لا يلزم ذلك، لما في الأعمال مع تقدم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله، وهذا غير موجود مع تقدم الخبر.

فإن كل المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يبطل عملها، نحو: (ما عندك زيد مقيماً، وما بي أنت معنياً)؛ لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها. وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف؛ لتخصيصه جواز تقديم معمول الخبر بما إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

● عمل (لا) المشبهة بـ(ليس) على مذهبين:

(١) مذهب الحجازيين: إعمالها عمل (ليس) بشروط ثلاثة:

١- أن يكون الاسم والخبر نكرتين:

- نحو (لا رجل أفضل منك)، ومنه قول الشاعر:

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وز ما قضى الله واقيا

٢- ألا يتقدم خبرها على اسمها:

- فلا تقول: (لا قائماً رجلاً).

٣- ألا ينتقض النفي بـ(إلا):

- فلا تقول: (لا رجلاً إلا أفضل من زيد) بنصب (أفضل)، بل يجب رفعه.

(٢) مذهب تميم: إهمالها.

● عمل (إن) المشبهة بـ(ليس) على مذهبين:

(١) أكثر البصريين والفراء: لا تعمل شيئاً.

(٢) الكوفيين - خلا الفراء والمبرد وابن السراج وأبا علي الفارسي وابن جني وابن مالك -: تعمل عمل (ليس).

- زعم المصنف أن في كلام سيبويه رحمه الله تعالى إشارة إلى ذلك، وقد ورد السماع به، قال الشاعر:

إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين

- وذكر ابن جني (في المحتسب) أن سعيد بن جبير رضي الله عنه قرأ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَاداً أَمْثَلُكُمْ﴾ [الأعراف:

١٩٤] بنصب العباد.

- ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين، بل تعمل في النكرة والمعرفة، فتقول: (إن رجلاً قائماً، وإن زيداً قائماً)،

وإن زيداً قائماً).

● عمل (لات) المشبهة بـ(ليس) على قولين: [زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة]

(١) الجمهور: تعمل عمل (ليس):

- ترفع وتنصب الخبر، لكن اختصت بأنها لا يُذكر معها الاسم والخبر معاً، بل إنما يُذكر معها أحدهما، والكثير

في لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] بنصب الحين،

فحذف الاسم وبقي الخبر، والتقدير: ولات الحين حين مناص، فالحين: اسمها، وحين مناص خبرها، وقد قرئ

شذوذاً: (ولات حين مناص) برفع الحين على أنه اسم (لات) والخبر محذوف، والتقدير: ولات حين مناص لهم،

أي: ولات حين مناص كائنات لهم، وهذا هو المراد بقوله: (وحذف ذي الرفع... إلى آخر البيت).

وأشار بقوله: (وما للات في سوى حين عمل) إلى ما ذكره سيبويه من أن (لات) لا تعمل إلا في الحين، واختلف الناس فيه، فقال قوم: [المراد] أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين، ولا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها. وقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان، فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان، ومن عملها فيهما رادفه قول الشاعر:

ندم البغاة ولات ساعة مندم      والبغي مرتع مبتغيه وخيم

- وكلام المصنف محتمل للقولين، وجزم بالثاني في (التسهيل).

(٢) الأخفش: لا تعمل شيئاً:

- أنه إن وجد الاسم بعدها منصوباً فنصبه فعل مُضمر، والتقدير: (لات أرى حين مناص) وإن وجد مرفوعاً، فهو مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: (لات حين مناص كائن لهم) والله أعلم.



## (٢٩) أفعال المقاربة

- هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة للابتداء، وهو (كاد) وأخواتها، وذكر المصنف منها أحد عشر فعلاً، ولا خلاف في أنها أفعال، إلا عسى، فنقل الزاهد عن ثعلب أنها حرف، ونُسب أيضاً إلى ابن السراج، والصحيح أنها فعل، بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها، نحو: (عسيت، وعسيت، وعسيتما، وعسيتم، وعسيتن).
- أفعال المقاربة على ثلاثة أقسام:

(١) ما دل على المقاربة، وهي: كاد: وكرب، وأوشك.

(٢) ما دل على الرجاء، وهي: عسى، وحرى، واخلولق.

(٣) ما دل على الإنشاء، وهي: جعل، وطفق، وأخذ، وعلق، وأنشأ.

- فتسميتها المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض.

- وكلها تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ اسماً لها، ويكون خبره خبراً لها في موضع نصب، وهذا هو المراد ب(ككان كاد وعسى) لكن الخبر في الباب لا يكون إلا مضارعاً، نحو: (كاد زيدٌ يقوم، وعسى زيدٌ يقوم) ونذر مجيئه اسماً بعد (عسى، وكاد) كقوله:

أكثرت في العذل ملحاً دائماً لا تُكثرن إني عسيت صائماً

- اقتران خبر (عسى) ب(أن) كثير، وتجريده من (أن) قليل، وهذا مذهب سيبويه، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرد خبرها من (أن) إلا في الشعر، ولم يرد في القرآن إلا مقترناً ب(أن) قال الله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَّ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، وقال ﷺ: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٨]. ومن وروده بدون (أن) قوله:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرجٌ قريب

وأما (كاد) فذكر المصنف أنها عكس (عسى)، فيكون الكثير في خبرها أن يتجرد من (أن) ويقل اقترانه بها، وهذا بخلاف ما نص عليه الأندلسيون من أن اقتران خبرها ب(أن) مخصوص بالشعر، فمن تجريده من (أن) قوله تعالى: ﴿فَدَبَّجُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] وقال: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ١١٧] ومن اقترانه ب(أن) قوله ﷺ: (ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب).

- أن (حرى) مثل (عسى) في الدلالة على رجاء الفعل، لكن يجب اقتران خبرها ب(أن)، نحو: (حرى زيدٌ أن يقوم) ولم يُجرد خبرها من (أن) لا في الشعر ولا في غيره، وكذلك (اخلولق) تلزم (أن) خبرها، نحو: (اخلولقت السماء أن تمطر) وهو من أمثلة سيبويه، وأما (أوشك) فالكثير اقترن خبرها ب(أن) ويقل حذفها منه، فمن اقترانه بها قوله:

ولو سُئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

ومن تجرده منها قوله:

يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها

- لم يذكر سيبويه في (كرب) إلا مجرد خبرها من (أن) وزعم المصنف أن الأصح خلافه، وهو أنها مثل (كاد)، فيكون الكثير فيها تجريد خبرها من (أن) ويقل اقترانه بها، فمن تجريده قوله:  
كرب القلب من جواه يذوب      حين قال الوشاة هندٌ غضوب  
وسمع من اقترانه بها قوله:  
سقاها ذوو الأحلام سجلاً على الظما      وقد كربت أعناقها أن تقطعا  
والمشهور في (كرب) فتح الرءاء، ونُقل كسرهما أيضاً.  
وأن ما دل على الشروع في الفعل لا يجوز اقتران خبره بـ(أن) لما بينه وبين (أن) من المنافاة؛ لأن المقصود به الحال، و(أن) للاستقبال، وذلك نحو: (أنشأ السائق يحدو، وطفق زيد يدعو، وجعل يتكلم، وأخذ ينظم، وعلق يفعل كذا).

